



تحولات بنوية . اجتماعية . دينية عميقة تغير تركيبة يهود أميركا وصورتهم!

صفحة (٣) ة



الحريديم الإسرائيليون بين التقاليد والحداثة وتراجع «مجتمع الدارسين»

صفحة (٦) ة



الثلاثاء ٢٠١٧/٩/٢٦ الموافق ٦ محرم ١٤٣٩هـ العدد ٤٠٦ السنة الخامسة عشرة



ملحق نصف شهري يصدر عن

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

نتنياهوو للمجلس الوزاري المصغر:

ترامب مصمم على الدفع قدماً بخطة تهدف للتوصل إلى اتفاق بين إسرائيل والفلسطينيين!

قال رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو إن الرئيس الأميركي دونالد ترامب يعمل على إقرار خطة سلام تهدف للتوصل إلى اتفاق بين إسرائيل والفلسطينيين.

وجاءت أقوال نتنياهو هذه خلال الاجتماع الذي عقده المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية-الأمنية مساء أول من أمس (الأحد)، وأكد فيها رئيس الحكومة أيضاً أنه أثناء الاجتماع الذي عقده مع الرئيس الأميركي على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك الأسبوع الماضي لكون لديه انطباع بأن هذا الأخير مصمم جداً على الدفع قدماً بخطة هذه.

وأشار نتنياهو إلى أنه على خلفية هذه الخطة من المتوقع أن يصل المبعوث الخاص للرئيس الأميركي جيسون غرينبلات إلى إسرائيل أمس لإجراء محادثات مع الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني.

ونقلت صحيفة "هآرتس" عن وزراء شاركوا في اجتماع المجلس الوزاري المصغر قولهم إن نتنياهو استعرض خلال الاجتماع نتائج جولته السياسية في أميركا اللاتينية والجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك وخصوصاً نتائج الاجتماعين اللذين عقدهما مع ترامب والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي.

وأكد هؤلاء الوزراء أن قيام إيران باختبار صاروخ بالستي جديد قادر على الوصول إلى إسرائيل، إلى جانب الجهود باقناع القوى العالمية بإلغاء الاتفاق النووي مع إيران أو إصلاحه، كانا على رأس جدول الأعمال في اجتماع المجلس الوزاري المصغر (أقرّ خيراً منفرداً ص ٣).

وكان مسؤول رفيع في البيت الأبيض أكد الليلة قبل الماضية أن غرينبلات سيصل إلى إسرائيل لإجراء محادثات مع كبار المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين في القدس ورام الله كاستمرار للاجتماعين اللذين عقدهما ترامب مع نتنياهو ومع الرئيس



اجتماعات ترامب ونتنياهو: تقارب «الأولويات».

الفلسطيني محمود عباس في نيويورك.

وأضاف هذا المسؤول الأميركي أن اجتماعي ترامب مع نتنياهو وعباس في الأمم المتحدة كانا مجديين، وأكد أنه في ضوءهما سيقوم غرينبلات بزيارة إلى إسرائيل ومناطق السلطة الفلسطينية من أجل مواصلة

المحادثات بشأن عملية السلام.

وأكد المسؤول نفسه أن ترامب أبلغ عباس بأن البيت الأبيض يعمل على مبادرة سلام أميركية جديدة لكنه بحاجة إلى المزيد من الوقت من أجل بلورتها.

تأجيل جلسة للجنة التخطيط في الإدارة المدنية يثير غضب رؤساء المستوطنات على نتنياهو!

مصدر سياسي رفيع: تأجيل جلسة لجنة التخطيط جاء «استجابة لطلب أميركي»

تطبيق تعهداتها لرؤساء المستوطنات، بل سيواصلان كسب الوقت بحجج وذرائع مختلفة حتى نهاية عام ٢٠١٧، التي التزموا أمام الأميركيين بتجميد البناء (الاستيطاني) خلالها، رغم نفيهما وإنكارهما المتكررين.

أما رئيس مجلس مستوطنات "جبل الخليل"، يوحيا دماري، فقال: "نتننظر وتتابع التطورات بقلق شديد ونأمل أن يكون التأجيل مؤقتاً فقط وأنه لا يخفي خطوات أخرى تم الاتفاق عليها سرا".

وقال رئيس مجلس مستوطنات "عوش عتصيون"، شلومو نعمان، إن التأجيل "يثير قلقنا في سياق واحد فقط هو أن له راحة تقديم تنازلات سياسية ولم اقبل في حياتي من قبل تنازلات كهذه كانت، في المحصلة، لصالح الاستيطان ودولة إسرائيل".

«التأجيل بناء على طلب ترامب»

وكان رئيس الحكومة، نتنياهو، ووزير الدفاع، لبيرمان، قررا الأسبوع الماضي تأجيل الجلسة التي كان مقررا أن تعقدها لجنة التنظيم والبناء التابعة للإدارة المدنية هذا الأسبوع للنظر في «خطة البناء الجديدة في يهودا والسامرة»، ومع قرار التأجيل، منع نشر الخطط والخرائط التي كان مقررا نشرها الأربعاء الفائت ضمن «جدول أعمال المجلس الأعلى للتخطيط».

وتشمل مخططات البناء الاستيطاني الجديد، من بين ما تشمل، بناء ٣٠ وحدة سكنية جديدة في «الحي اليهودي» في قلب مدينة الخليل، إضافة إلى بناء المستوطنة الدائمة الجديدة «ميفرون». ويهدف مستوطنو «ميفرون» بأنه إذا لم تصدر جميع التصاريح المطلوبة واللازمة لإنشاء مستوطنتهم الجديدة هذه، فسيطالبون وزيرة العدل، أيليت شاكيد، بدفع مشروع القانون الذي تقدم به رئيسا «لوبي أرض إسرائيل في

اتهم عدد من رؤساء المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة، أمس الاثنين، رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، ووزير الدفاع، أفيغور لبيرمان، بأنهما «ينويان خرق تعهدتهما لهم بشأن البناء في المستوطنات»!

وقال هؤلاء، على لسان رئيس مجلس مستوطنة «إفراة»، عويد رفيعي، إنه «خلافا لوعودهما وتعهدتهما، يعترم رئيس الحكومة وزير الدفاع مواصلة تجميد البناء في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) حتى نهاية العام الجاري ٢٠١٧، مضيفاً أن «نزاعة بسيطة للواقع تثبت أن رئيس الحكومة يحاول كسب الوقت وأنه لا ينوي تطبيق تعهداته لرؤساء المستوطنات، مطلقاً».

وأوضح رفيعي أن رؤساء المستوطنات في الضفة الغربية توصلوا إلى هذه الفئاعة على خلفية القرار المفاجئ بشأن تأجيل جلسة للجنة التنظيم والبناء التابعة للإدارة المدنية كان مقررا عقدها هذا الأسبوع للبحث في «خطة البناء الجديدة في يهودا والسامرة»، وذلك «استجابة لطلب الرئيس الأميركي دونالد ترامب». وفق ما نسب إلى «مصدر سياسي رفيع».

وأضاف رفيعي أن هذا التأجيل كان هاجسا تخوف منه رؤساء المستوطنات منذ لقائهم برئيس الحكومة، نتنياهو، قبل ثلاثة أشهر، بعد أن لم تعرض للبيع والتسويق أية وحدة سكنية جديدة في المستوطنات، إذ «تظاهر (نتنياهو) بأنه متفاجئ من ذلك عدم تسويق وحدات سكنية جديدة» وادعى بأن الأمر لا يعود كونه خلا عابراً". وفي نهاية ذلك اللقاء، الذي عقد في منزل رئيس الحكومة في القدس، تعهد نتنياهو لرؤساء المستوطنات - كما قال رفيعي - بتأاحة تسويق شقق سكنية جديدة كثيرة في المستوطنات خلال شهر أيلول ٢٠١٧، بل «تعهد (نتنياهو) ببناء ٣٠٠ وحدة سكنية جديدة في (مستوطنة) بيت إيل وحدها».

وقال رفيعي إنه «أصبح من الواضح تماما الآن أن نتنياهو ولبيرمان لا ينويان

الكنيست»، عضوا الكنيست يواف كيش (ليكود) وبتسلئيل سموتريتش (البيت اليهودي)، والذي يلزم الحكومة بتطبيق تعهداتها بشأن البناء في المستوطنات في الضفة الغربية.

وقال مستوطنو «ميفرون»، في بيان خاص أصدره على خلفية هذه التطورات، «يتولد لدينا الانطباع بأن رئيس الحكومة يلجأ إلى الف وال دوران والمماطلة مرة أخرى وينوي تركنا في الكرافانات (البيوت المتنقلة) لسنوات أخرى عديدة، لكننا لن نسمح له بذلك».

ونقل موقع (nrg) الإسرائيلي، أمس الأول الأحد، عن «مصدر سياسي رفيع» تأكيده على أن تأجيل جلسة لجنة التخطيط التابعة للإدارة المدنية جاء «استجابة لطلب أميركي»، موضحاً أن «رئيس الحكومة، نتنياهو، قرر أخذ الطلب الأميركي بعين الاعتبار، لأنه لا يرغب في إحراج الإدارة الأميركية الجديدة، وخاصة على خلفية المحاولات الجديدة التي يبذلها البيت الأبيض مؤخرا لتحريك عملية المفاوضات مع الفلسطينيين».

لكن الأنباء التي غطت لقاء نتنياهو وترامب الأخير، الأسبوع الماضي، أكدت أن مسألة الاستيطان في الضفة الغربية عموماً، ومسألة البناء الجديد في المستوطنات، لم تطرح للنقاش ويبدو أن «الطلب الأميركي ورد في الأيام الأخيرة، بعد عودة نتنياهو إلى إسرائيل».

في المقابل، قال بعض زعماء المستوطنين في تصريحات نقلها الموقع نفسه أمس إن «التجميد في الكتل الاستيطانية الكبيرة أمر واقع وهو نتيجة تفاهم سياسي مع الأميركيين» وأن هذا «التجميد سيبيقي على حاله حتى نهاية ٢٠١٧».

أما «المصدر السياسي الرفيع» المذكور فأوضح أن الحديث يجري عن «تعهد بعدم البناء في المدن (للمستوطنات التي تعتبر مدناً) بينما يستمر البناء كالمعتاد في المستوطنات ذات الطابع القروي، وقد قطعت القيادة السياسية تعهداً بأن لا يتجاوز البناء الجديد الحدود التي حددتها الخرائط الهيكلية للمستوطنات القائمة، أو لصحتها تماماً».

ونفي «مصدر سياسي» آخر هذه التصريحات بشدة مؤكداً، للموقع نفسه، أن «التعهدات الإسرائيلية بالامتناع عن البناء أو تجميده، بل العكس تماماً هو الصحيح». وحول تأجيل جلسة لجنة التخطيط في الإدارة المدنية، قال «المصدر السياسي» نفسه إن «هذه الجلسة ستعقد بالتأكيد، ولو بتأخير معين، وستطرح خلالها خطط مركزية للبناء، بما فيها خطة البناء في ميفرون وبيت إيل».

حجم البناء الاستيطاني وتوترته. الأعلى منذ العام ٢٠٠٠

وكان وزير الدفاع، أفيغور لبيرمان، قد قال في مقابلة أجرتها معه صحيفة «مكور ريشون»، اليمينية إنه «لا ينبغي تصديق فلان أو إعلان، بل كل ما يلزم هو التحديق بالأرقام فقط. فما تم الانطلاق ببنائه فعلياً هو ١٤٠٠ وحدة سكنية جديدة. هنالك مقاولون يعملون في الميدان ويواصلون العمل كالمعتاد. وهنالك نحو عشرة آلاف بيت جديد في مراحل التخطيط المختلفة... وإذا ما نظرنا إلى البناء في المستوطنات منذ العام ٢٠٠٠ وحتى اليوم، فلن نجد مثيلاً لجمد وتيرة البناء اليوم».

وردا على سؤال عما إذا كانت الإدارة الأميركية هي التي «تحتكم بوتيرة البناء في المستوطنات وتقررها»، قال لبيرمان: «نحن نقوم بكل شيء بشفاافية تامة، حتى مقابل الأميركيين، لكن ينبغي العمل بحكمة. وعلى اليمين، أيضاً، أن يقرر ماذا يريد: الشعارات أو النتائج؛ وثمة شعارات كثيرة يتم تداولها في الشارع وفي الإعلام».

وأضاف لبيرمان: «حقاً، لا يمكن عمل أكثر مما علمناه ونعمله. ثمة محدوديات للقوة أيضاً. أنا أعرف كم يمكننا شد الجبل. هل الأميركيون راضون عن كل ما يجري في مجال البناء (الاستيطاني) في يهودا والسامرة (الضفة الغربية)؟ بالطبع، لا. ولكن، هنالك قواعد للعبة ولن تكون هنالك حكومة أكثر التزاماً من الحكومة الحالية حيال مشروع البناء في المستوطنات وحيال جمهور المستوطنين في يهودا والسامرة، لكننا لا نعيش ولا نعمل في فراغ... هنالك «الرباعية» وهنالك مجلس الأمن وهنالك جهات أخرى».

كلمة في البداية

«السقف الزجاجي» للمواطن العربي!

بقلم: أنطوان شلحت

في هذا العدد من «المشهد الإسرائيلي» أفردنا حيزاً كبيراً لموضوع التعامل الذي يحظى به المواطنون العرب الفلسطينيون في الداخل من طرف الدولة والأكثرية اليهودية فيها ولا سيما في كل ما يتعلق بما يسمى «محور المساواة والشمولية المدنية». وفي هذا الشأن من المفيد مطالعة أبرز النتائج التي خلص إليها تقرير جديد صادر عن «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» (القدس) حول «دمج السكان العرب وتمثيلهم في مراكز اتخاذ القرارات المختصة بالطاوع العام في إسرائيل» (طالع ص ٥) الذي يؤكد أنه ما يزال هناك «سقف زجاجي» لا يتاح لهؤلاء المواطنين تجاوزه بأي حال من الأحوال.

مهما تكن هذه النتائج، ينبغي التوقف عند اثنتين منها تبدوان الأكثر لفتاً للنظر:

الأولى، النتيجة التي وردت في التلخيص الأخير وجاء فيها ما يلي «إن الطريق إلى المساواة والشمولية المدنية بين المواطنين اليهود والعرب في إسرائيل لا تمر فقط عبر تخصيص الموارد، وإنما أيضاً عبر دمج السكان العرب في مراكز اتخاذ القرارات، وتبين صورة الوضع (القائم) أن الطريق لتحقيق هذا الهدف ما زالت طويلة».

والنتيجة الثانية تكمن في إشارة التقرير الجحولة إلى أن تطبيق القرارات الحكومية المعدة الخاصة بمسألة التمثيل الملائم للعرب في القطاع العام وهيئاته من الجانب الكمي، لم يسفر حتى الآن عن تحقيق جانب جوهري يتمثل بإنجاز غاية المشاركة في اتخاذ قرارات حاسمة، والتي يتعين أن تكون فعّولة على هكذا تمثيل.

ويمكن لقارئ التقرير أن يستشف، من دون أدنى عناء، أن كبح هذا الجانب الجوهري يتم من خلال إجراءات ممنهجة تعتبر العرب بمثابة «خطر» داهم على دولة تُعرّف نفسها بناء على قومية الأكثرية، بل إن التقرير يشير من دون مواربة إلى أنه من ناحية عملية فإن واجب التمثيل الملائم للسكان العرب غير مطبق حالياً في الكثير من الهيئات العامة والحكومية الإسرائيلية. وفي جزء منها، مثل مجلس الرقابة على أفلام السينما والهيئة العامة لسلطة الكهرباء، لا يوجد هائياً تمثيل للسكان العرب، فيما يوجد في هيئات أخرى عضو عربي واحد، كما هي الحال مثلاً في مجلس البث الكوابل والأقمار الصناعية (عضو عربي واحد من بين عشرة أعضاء) والذي من ضمن مهامه تقديم المشورة للوزير المعني ووضع السياسة في موضوعات مثل نوعية البث والبرامج ومضونها، وفي مجلس المتاحف (عضو عربي واحد من بين عشرين عضواً)، وفي المجلس الوطني للرياضة، الذي يحدد معايير دعم الرياضة ويقدم المشورة للوزير فيما يتعلق بسياسة الوزارة ومن ضمن ذلك موضوع مكافحة العنصرية. أما في المجلس القطري للتخطيط والبناء - وهو هيئة تؤدي دوراً مهماً في وضع وإقرار سياسة التخطيط القطرية لدولة إسرائيل - فيوجد عضوان عربيان فقط من أصل ٣٦ عضواً، وكلاهما ممثلان لسلطات محلية.

وفي مجلس دائرة أراضي إسرائيل، الذي يعتبر هيئة ذات أهمية قصوى، ويتولى إدارة سياسة الأراضي وتوزيعها، أدى استمرار إقصاء العرب والنساء وحزمانهم من أي تمثيل في المجلس، إلى تقديم طلب التماس آخر إلى المحكمة الإسرائيلية العليا في العام ٢٠١٠، ما مهد الطريق لضم عدد من النساء، غير أن تمثيل العرب ظل مغيباً عن أي وظائف رفيعة في هذا المجلس، على الرغم من إجراء تعديل للقانون يلزم بتعيين ممثل عربي (واحد فقط) من طرف وزارة المساواة الاجتماعية.

علينا أن نشير إلى أن التقرير يتضمن عدة توصيات أثرتا عدم نشرها، لأنه من المتوقع عدم الأخذ بها، ولا سيما التوصية الداعية إلى إلغاء الآلية التي تتيح إشغال وظائف في جهاز الدولة من طريق الانتقال من الجيش الإسرائيلي، وتتسبب باحتلال عُشر الوظائف الرفيعة في هذا الجهاز، ونقول من غير المتوقع الأخذ بها على خلفية مضي الدولة أكثر فأكثر نحو تكريس طابعها اليهودي، كما يشف عن ذلك الهجوم الأخير الذي يشنه اليمين الإسرائيلي على حقوق الإنسان الفرد من خلال تصعيد الحملة ضد المحكمة العليا بزعم أنها تتجاوز صلاحياتها بشكل مكرور ما يستلزم تشريع قانوني أساس جديدين: «قانون القومية» (قانون أساس: إسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي)، الذي يجري تداوله والنظر فيه في أروقة الكنيست هذه الأيام، و«قانون أساس: التشريع» الذي «سينظم العلاقات ما بين السلطين التشريعية والقضائية، من خلال تحديد الشروط التي تتيح للمحكمة العليا إلغاء قوانين سنّها الكنيست»، على أن يتم ذلك من خلال إدخال «فكرة التجاوز» التي تمكّن الكنيست من العودة وسن قوانين ألغتها المحكمة العليا - كاملة أو ألغت بنوداً محددة منها - بدعى «عدم دستوريته» (طالع تقريراً موسعاً ص ٧).

وفي هذا الصدد لا يمكن سوى أن نتفق مع ما جزم به البروفسور عمانوئيل غروس، أستاذ القانون في جامعة حيفا وكلية نتانيا، بأن محاولات اليمين الإسرائيلي المتواترة سحب البساط من تحت أقدام المحكمة العليا تشكل خطراً جسيماً على الديمقراطية في إسرائيل، مشيراً في الوقت عينه إلى أن «أي نظام ديمقراطي متطور يمنح محكمته العليا صلاحية فحص قوانينه والنظر في دستوريته»، أما نحن فنستأنف على مجرد حاجتنا إلى المحكمة العليا أو إلى هيئة قضائية عليا تحمي حقوق الإنسان الفرد وتصونها. وهكذا لن نجد أي طرف أو أي عنوان يكون قادراً على حماية هذه الحقوق عندما تعمد السلطة الحاكمة إلى المساس بها وسلبها، مما يوضع تلك الحقوق تحت وطأة خطر دائم، مثلما يحدث أخيراً ومن المتوقع أن يتفاقم في المستقبل.



المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

وبالتعاون مع

وزارة الثقافة الفلسطينية

يدعوكم لحضور يوم دراسي حول:

«الثقافة الفلسطينية في الداخل الواقع الراهن، التحديات والآفاق»

وذلك يوم الثلاثاء 26 أيلول 2017، في المسرح البلدي- دار بلدية رام الله

من الساعة التاسعة والنصف صباحاً حتى الخامسة والرابع مساءً

(كما سيتم عرض فيلم «الاستعادة» للمخرج كمال الجعفري مع نهاية اليوم الدراسي)

لتأكيد الحضور يرجى الاتصال أو مراسلتنا على: 02-2966201 وعلى البريد الإلكتروني: madar@madarcenter.org

بالتعاون مع



وزارة الثقافة الفلسطينية

تعزز الشبهات بأن تنتياهو تلقي رشوة في إطار «القضية ١٠٠٠»!

أفادت وسائل إعلام إسرائيلية (الأحد) أن الشرطة تعترم إخضاع لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو للتحقيق مجددا بشبهات فساد، حيث من المتوقع أن يتم استدعاؤه للتحقيق في منتصف تشرين الأول المقبل بعد انتهاء الأعياد اليهودية.

وحسب صحيفة “معاريف”، فإن الشرطة تؤكد أن الشبهات ضد نتنياهو تعززت في الملفين المعروفين باسمي “القضية ١٠٠٠” و “القضية ٢٠٠٠”، بعد سلسلة التحقيقات التي أجرتها الشرطة مع العديد من المشتبه بهم والضالعين فيها.

وقالت قناة التلفزيون الإسرائيلية الثانية في نهاية الأسبوع الفائت إن الشهادة التي أدلى بها رجل الأعمال والملياردير ليونارد بلافتنيك في لندن بشأن “القضية ٦١٠٠٠” التي يشبته فيها بأن نتنياهو تلقى هدايا من أثرياء يهود بخلاف القانون، عززت الشبهات بأن هذا الأخير تلقى تلك الرشوة.

وأشارت القناة نقلا عن مصادر اطلعت على فحوى هذه الشهادة، أن بلافتنيك أكد لممثلي الشرطة الإسرائيلية الذين قاموا بأخذ شهادته في العاصمة البريطانية أنه قام بشراء معظم أسهم قناة التلفزيون الإسرائيلية العاشرة من رجل الأعمال أرنون ميلتشين بسعر يصل إلى ضعفي السعر الذي اقترحه رجل أعمال آخر هو إيلان شيلوح. كما أشار بلافتنيك إلى أنه أقدم على شراء هذه الأسهم بعد أن توجه نتنياهو إليه بهذا الشأن، كما أن هذا الأخير أوفد إليه المدير العام السابق لديوانه آري هارو من أجل حثه على شراء الأسهم. من ناحية أخرى ذكرت القناة أن نتنياهو سعى قبل ٩ أعوام إلى إقامة منطقة تجارة دولية حرة عند الحدود مع الأردن بحسب طلب من ميلتشين، كما حاول التدخل من أجل بيع أسهم قناة التلفزيون الثانية إلى ميلتشين. وأكدت القناة أنه بهذه الطريقة حصل ميلتشين على مقالع للهدايا التي قدمها إلى رئيس الحكومة و زوجته سارة وكانت على شكل سيجار وزجاجات شوبانيا وحلي بمئات آلاف الشواكل.

وأشارت القناة إلى أن هذه الشبهات الجديدة ضد نتنياهو في إطار “القضية ١٠٠٠” تضاف إلى شبهات أخرى تحقق فيها الشرطة، وفي مقدمها قيام رئيس الحكومة بالتدخل لدى الإدارة الأميركية من أجل منع ميلتشين الجنسية الأميركية. كما أشارت إلى أن محققي الشرطة توصلوا إلى هذه الشبهات في إثر إفادات أدلى بها آري هارو بعد أن وقع اتفاقا مع النيابة العامة تحوّل موجهي إلى شاهد ملك في “القضية ١٠٠٠” و”القضية ٢٠٠٠”، التي يشتهر فيها بأن نتنياهو حاول عقد صفقة مع ناشر ومالك صحيفة “يديעות أchronوت” أرنون موزيس تقضي بتغطيته بصورة إيجابية من طرف الصحيفة في مقابل تقليص انتشار صحيفة “يسرائيل هيوم” المنافسة لـ”يديעות أchronوت”.

توجيه لائحة اتهام ضد زوجة نتنياهو

من ناحية أخرى أعلن المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية أفجاي مندلبليت قبل أسبوعين عن توجيه لائحة اتهام ضد زوجة رئيس الحكومة سارة نتنياهو بتمه الاحتيال وخيانة الأمانة على خلفية تحويلها نحو ٣٣٠ ألف شيكل من الأموال العامة لاستخدامها الخاص من خلال نية مقصودة لتجنب دفع نفقات شخصية، وتتعلق بشهات أخرى باستخدام أموال الدولة لشراء أثاث لمقر الإقامة الرسمي في

القدس قامت العائلة بنقله إلى مقر إقامتها الخاص في قيساريا في حين تم نقل الأثاث القديم من قيساريا إلى مقر الإقامة في القدس. كما يشتهبه في أن سارة استخدمت بشكل غير ملائم أموال الدولة لتوفير رعاية طبية لوالدها.

وذكر بيان صادر عن مكتب المستشار القانوني أن قرار تقديم لائحة اتهام ضد زوجة رئيس الحكومة اتخذ بعد أن طلع مندلبليت على مواد القضية وبعد أن سمع مواقف الجهات ذات الصلة بما في ذلك توصيات الشرطة والنيابة العامة. وأشار البيان إلى أن التهمة الرئيسية تتعلق بالإفراط في سحب أموال من خزانة الدولة العامة من أجل طلبيات طعام خاصة تم توصيلها الى منزل رئيس الحكومة. وأضاف البيان أن سارة ادعت خلال التحقيقات التي أجرتها الشرطة معها بهذا الشأن أن طلبيات الطعام كانت بسبب عدم وجود طاه رسمي يعمل في مقر إقامة رئيس الحكومة، في حين كان هناك موظف يعمل بدوام كامل في هذا المنصب، وأكد أن هذا الادعاء جاء من أجل السماح لعائلة نتنياهو باستغلال التعليمات التي بموجبها يحق لرئيس الحكومة وأسرته في حال عدم وجود رئيس للطهاة، استخدام ميزانية الدولة للحصول على الطعام الذي يطلبونه إلى مقر إقامتهم، وأشار إلى أنهم بهذه الطريقة تلقوا مئآت الوجبات من المطاعم والطهاة الخارجيين بقيمة ٣٦٠ ألف شيكل وبدا تم ارتكاب تهمة الاحتيال في ظل ظروف خطيرة وخيانة الأمانة.

وتعقبا على ذلك أكد رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في بيان نشره على صفحته الخاصة في موقع التواصل الاجتماعي “فيسبوك”، أن التهم الموجهة ضد سارة سخيفة وسيثبت أنه لا أساس لها، وأضاف البيان أن أي مسؤولية عن وجود خروقات مالية في مصروفات مقر إقامة رئيس الحكومة يتحملها المدير السابق لهذا المقر ميني نفتالي الذي وصفه البيان بأنه كاذب ومجرم.

وعمل نفتالي كمشرف في مقر إقامة رئيس الحكومة بين العامين ٢٠١١ و ٢٠١٢ وزعم أنه تعرض لسوء معاملة كلامية وجسدية من قبل زوجة رئيس الحكومة أثناء عمله، وفي شباط الفائت قبلت محكمة العمل الإسرائيلية ادعاءاته وقضت بصرف مبلغ ١٧٠ ألف شيكل له كتعويض عن الأضرار التي لحقت به.

تجدر الإشارة إلى أنه اتسعت في الفترة القصيرة الماضية التحقيقات التي تجريها الوحدة القطرية لمحاربة الفساد والجريمة المنظمة في الشرطة الإسرائيلية، المعروفة باسم “لاهف ٤٢٣”، في قضايا فساد، حيث أن المشتبه المركزي في اثنتين من بين ثلاث قضايا هو رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، بينما الشبهات في القضية الثالثة تحوم حول مشتبه بهم مقربين من نتنياهو.

وهذه القضايا الثلاث هي:

“القضية ١٠٠٠”، أو قضية المنافع الشخصية، ويشتهبه فيها نتنياهو وزوجته بالحصول على منافع شخصية على شكل هدايا، بينها سيجار وزجاجات شوبانيا بمئات آلاف الشواكل، من رجال أعمال، أبرزهم رجل الأعمال الإسرائيلي

– الأميركي أرنون ميلتشين.

“القضية ٢٠٠٠”، وتدور الشبهات فيها حول الطبيعة الجنايئة لمحادثات أجراها نتنياهو مع ناشر صحيفة “يديעות أchronوت”، أرنون موزيس، إن اقترح تحويلها على موزيس، خلال هذه المحادثات، إعادة “يديעות” إلى صدارة الصحف المطبوعة، في مقابل الحد من انتشار صحيفة “يسرائيل هيوم”، التي أسسها الثري الأميركي – اليهودي،

شيلدون أندلسون، خصيصا لتكون بوقا للترتيب لسياسة نتنياهو، واقترح نتنياهو على موزيس تقليص انتشار “يسرائيل هيوم” من خلال سن قانون في الكنيست يمنع توزيعها مجانا، وبالمقابل طالب نتنياهو ناشر “يديעות” بأن تقوم صحيفته بتغطية إيجابية وداعمة له، كذلك عرض نتنياهو على موزيس توجيه أثرياء من إسرائيل وخارجها من أجل شراء أسهم في “يديעות”.

“القضية ٣٠٠٠”، المعروفة أيضا باسم “قضية الغواصات”، ونتنياهو ليس مشتبهها مركزيا فيها حتى الآن، لكن عددا من المشتبهين المركزيين في هذه القضية هم من المقربين جدا منه، وتدور الشبهات في هذه القضية حول مخالفات دفع وتلقي رشايو وغيرها، وتعلات الشبهات فيها بعد الكشف عن أن نتنياهو اتخذ قرارا بشراء ثلاث غواصات جديدة من طراز “دولفين”، تضاف إلى ست غواصات من

الطراز نفسه اشترتها إسرائيل في السنوات الماضية، وشراء أربع سفن حربية تستخدم لحراسة منصات حقول الغاز في البحر المتوسط. وجميع هذه القطع البحرية من منيع حوض بناء السفن الألماني “تيسنكروب”. وبحسب الشبهات، فإن نتنياهو اتخذ قرار شراء هذه القطع البحرية من دون علم وزير الدفاع الإسرائيلي في حينه، وشوше بعلون، ومن دون أن يطلب سلاح البحر الإسرائيلي ذلك.

وهناك قضية أخرى، يطلق عليها اسم “القضية ٤٠٠٠”، ولا يتم التركيز عليها كثيرا قياسا بالقضايا الثلاث الأخرى، وتتعلق “القضية ٤٠٠٠” بشركة “بيزك” للاتصالات الهاتفية الأرضية. وترتبط نتنياهو علاقة وطيدة وقديمة مع مالك “بيزك”، شأؤول الوفيتش، الذي يملك موقع “واللا” الإلكتروني، الأكبر والأوسع انتشارا في إسرائيل، ويقوم



نتنياهو، تجاور “الخطوط” في لعبة المال والسلطة.

بتغطية إعلامية إيجابية وداعمة لنتنياهو، يشار إلى أن نتنياهو رفض لفترة طويلة تعيين وزير اتصالات في حكومته الحالية، وتولى هذا المنصب بنفسه، وقام بتنفيذ المهام باسمه مدير عام الوزارة، شلومو فيلير، الذي جرى اعتقاله والتحقيق معه حول تسهيلات قدمتها الوزارة إلى الوفيتش. كما اعتقلت الشرطة الوفيتش وحققت معه.

قضية الغواصات

حدثت تطورات هائلة في هذه القضية خلال الفترة الماضية، أهمها الاتفاق الذي أبرمته الشرطة مع المشتبه المركزي في هذه القضية، وهو مندوب “تيسنكروب” في إسرائيل، ميكي غانور، بتحويله إلى شاهد ملك، في مقابل سجنه لعام واحد ودفع غرامة بمبلغ عشرة ملايين شيكل، وتحديث تقارير إعلامية عن أن الشرطة تحتجز غانور في شقة سرية، ويعمل المحققون على استخراج معلومات منه، تبين أنها تشمل رشوة مسؤولين إسرائيليين كبار، بينهم وزراء سابقون، في قضايا أخرى أيضا، إضافة إلى قضية الغواصات. في إطار هذه القضية، اعتقلت الشرطة وواقفت عددا من الأشخاص، بينهم المحامي دافيد شيمرون، وهو قريب نتنياهو ومستشاره ومحاميه الخاص. وقد حققت الشرطة مع شيمرون أربع مرات، بصفته محامي غانور، بشبهة حصوله على مبالغ كبيرة في إطار صفقة الغواصات والسفن الحربية الأربعة بين إسرائيل و “تيسنكروب”. ووفقا للسبهات، فإن الحكومة الإسرائيلية وافقت على إلغاء حوض السفن العسكري، مقابل قيام غانور وشيمرون وآخرين ببناء حوض سفن جديد من أجل صيانة الغواصات والسفن الحربية الإسرائيلية.

ارتفاع المؤهلات والجهوزية العلمية لا يُسعف المواطنين العرب في العمل ضمن قطاع التقنية العالية!

***حسب تقرير الخبير الاقتصادي الإسرائيلي الرئيسي (منصب حكومي) نسبة العرب العاملين في قطاع التقنية العالية ١٫٤٪ رغم أنهم يشكلون ١٥٫٥٪ من القوة العاملة* التقرير يشير إلى ارتفاع مستوى التحصيل**

في امتحان القبول للجامعات الإسرائيلية وازدياد أعداد الطلاب حاليا في مواضيع التقنية العالية*من الاستنتاجات أن تزايد أعداد الطلبة العرب لا يعني ارتفاع أعداد العاملين من بينهم مستقبلا*

كتب برهوم جرابيسي:

كشف تقرير إسرائيلي رسمي جديد حجم الحواجز التي يواجهها المواطنون العرب في إسرائيل في قطاعات العمل العصرية، وبشكل خاص التقنية العالية، إذ أن ارتفاع مستوى التحصيل العلمي، وازدياد أعداد الطلبة في الجامعات بشكل عام، وفي مواضيع التقنية العالية بشكل خاص، لم يساعدا الشبان والشابات العرب على الانخراط أكثر في قطاع التقنية العالية.

ويستدل من هذا التقرير الصادر عن الخبير الاقتصادي الرئيسي الحكومي، أن الخلفية القومية تلعب دورا في هذه الحالة، فالعلاقات الخاصة تشكل عاملا، ويضاف لها تفضيل من خدموا في الجيش الإسرائيلي، وبالذات في وحدات متخصصة بالاستخبارات والرصد الإلكتروني، وبموجب المسح الذي ظهر في تقرير الخبير، فإن نسبة العرب في وظائف مهنية في التقنية العالية، بلغت هذا العام ١٫٤٪ من إجمالي العاملين في القطاع، على الرغم من أن نسبة العرب من القوة العاملة في إسرائيل ١٥٫٥٪، وترتفع النسبة إلى ١٧٫٢٪ بعد شمل الفلسطينيين في القدس، بموجب قانون الضم الاحتلالي، ما يعني أن نسبة انخراط العرب تساوي ٠٫٩٪ من نسبة انخراطهم في سوق العمل، بينما نسبة الرجال اليهود من دون الحريديم المنخرطين في التقنية العالية أكثر من ٧٫٤٪، وهذا ضعفا نسبتهم في سوق العمل، والنساء اليهوديات أكثر من ٢٣٪، ما يعني ٥٠٪ من نسبتهن في سوق العمل، أما الحريديم فإن نسبة انخراطهم في قطاع التقنية العالية هامشية تقل عن نصف بالمئة.

وقد أجرى مكتب الخبير الاقتصادي الرئيسي مسحا بالتعاون مع مكتب مسؤول التشغيل في وزارة العمل والرغاه الاجتماعي، ومن بين نتائج المسح أن الطلاب العرب حققوا في السنوات الأخيرة ارتفاعا في معدلات النجاح في امتحان الدخول للجامعات والكليات الإسرائيلية، المسمى “بسيخومتري” (مقياس القدرة الذهنية)، وخاصة في المستويات التي تؤول للدخول إلى علوم التقنيات العالية، وعلى الرغم من استمرار وجود فجوة لصالح اليهود، ويعرف أن الطلاب العرب يواجهون صعوبات في هذا الامتحان بفعل

دخول للفئات العليا في الطبقة الوسطى.

وتضيف الصحيفة أن الظاهرة ذاتها قائمة في كافة المهن الأكاديمية، ففي حين نرى أن أكاديميا يهوديا من أصل كل ٦٫٥ أكاديمي يهودي يخترط في قطاع التقنية العالية، فإن المعدل بين العرب هو واحد من كل خمسين أكاديميا، وهذا أيضا نراه في مجال إدارة ومراقبة الحسابات، وفي مجال إدارة القوى العاملة، حيث احتمال قبول العرب لإشغال وظيفة يبقى ضعيفا.

الحصار والهروب نحو مهن أكاديمية

قبل أكثر من عام، تلقى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو خطابا اعتبرته الجاهيز العربية في الداخل استفزازيا من الدرجة الأولى، بدعوته للعرب: “أخرجوا إلى سوق العمل”. وكانهم يمتنعون عن الانخراط في سوق العمل بقرار مسبق. وقبل هذا، كان نتنياهو من أبرز المدعين بأن ضعف انخراط المرأة العربية في سوق العمل ناجم عن العادات والتقاليد، دون أن يكثرث هو وغيره من ساسة إسرائيل إلى حقيقة شبه ثابتة، أن نحو ٢٥٪ من الأكاديميات العربيات عاطلات عن العمل، وأن أكثر من ٥٠٪ من الأكاديميات العربيات يعملن في وظائف أقل من مستوى تحصيلهن العلمي.

عن هذا تقول المحللة الاقتصادية ميراف أرلوزوروف، في مقال لها نشرته في صحيفة “ذي ماركرز” قبل بضعة أسابيع “إن وجهة النظر القائلة بأن النساء العربيات تقليديات ولا يعملن، بات من الصعب أن تصمد أمام اختبار الواقع”، وتدرج الكاتبة معطيات عن جمهور النساء العربيات، مثل أن ٧٢٪ من العرب الحاصلين على شهادة اللقب الأول في الجامعات الإسرائيلية من النساء العربيات، ونذكر هنا أنه مع احتساب الخريجين من جامعات دول الخارج فإن هذه النسبة تتراجع، لكن ما من شك في أن نسبة النساء الأكاديميات العربيات تتجاوز نسبة الرجال، كما تشير أرلوزوروف إلى الارتفاع المستمر في معدل سن الزواج بين الشابات العربيات، ففي العام ٢٠١٢ كان ٢٢٫٤ عام، وهو في ارتفاع مستمر، مقابل ٢٦ عاما للشابات اليهوديات.

وكان مسع أجرته سلطة التطوير الاقتصادي في المجتمع

بين الحواجز التي تقف أمام العرب في الاندماج في قطاع التقنية العالية، هو الانبعاث المسبق عن العرب، إضافة إلى ظاهرة التشغيل في شركات التقنية العالية، القائمة بنسبة عالية على أساس العلاقات الخاصة، أو بموجب المصطلح القائل “صديق يجلب صديقا”، إضافة إلى صعوبات اللغة لدى العرب في العبرية والانجليزية، والبعد الجغرافي عن منطقة تل أبيب الكبرى، حيث الغالبية الساحقة من الشركات.

كما أشار التقرير ذاته إلى أن أحد الحواجز هو تفضيل شركات التقنية العالية من أنهما الخدمة العسكرية، وبشكل خاص في وحدات تعمل في مجال التقنية الالية، مثل وحدة الاستخبارات والرصد الإلكتروني “وحدة ٨٢٠٠”، وكل هذه المقاييس تقود إلى تمييز واضح ضد العرب، يفسر نسبتهم الضئيلة في هذا القطاع.

وعلى الرغم من النسبة الضئيلة في انخراط العرب في قطاع التقنية العالية، إلا أن هذه النسبة كان من الممكن أن تكون أدنى مما هي عليه الآن، لولا العبادارات المحدودة في المجتمع العربي، وبحسب ما هو معروف توجد حتى الآن عدة شركات صغيرة باردا لها مبادرون عرب مختصون، ويعمل في كل واحدة منها بضعة أفراء، وشركتان منها يعمل في كل واحدة منها بضع عشرات من العاملين العرب، بضمنهم عدة موظفين يهود، يضاف إلى هذا أنه قبل سبع سنوات افتتحت في مدينة الناصرة، بمبادرة بلديتها في حينه، “فيفة تقنية” عبارة عن مبنى ضخم وعصري، يضم عدة شركات تقنيات عالية، مثل “أتش بي”، في حين أن شركة ميكروسوفت افتتحت مكاتب لها في قلب مدينة الناصرة قبل نحو عامين، وهذه فرصة لتشغيل عشرات العاملين العرب، الذين يجدون صعوبة في العمل في منطقة تل أبيب الكبرى، حيث تنكدس الغالبية العظمى من شركات التقنية العالية. وتقول صحيفة “ذي ماركرز” في استعراضها لتقرير الخبير الاقتصادي الرئيسي، إن المعطيات التي يعرضها الخبير الاقتصادي الرئيسي تثبت حقيقة أن قطاع التقنية العالية خاضع لسيطرة الرجال اليهود من دون الحريديم، بينما النساء اليهوديات والعرب بشكل عام والحريديم يشكلون أقلية في هذا القطاع، الذي أصبح العمل فيه يشكل بطاقة

وتشير الشبهات في هذه القضية إلى تورط العديد من المسؤولين الحاليين والسابقين في هذه القضية، وجميعهم متهمون بتلقي رشوة والتوسط في دفع رشايو وخيانة الأمانة والتآمر على تنفيذ جريمة، وأبرز المشتبهين هو القائم بالأعمال السابق لرئيس مجلس الأمن القومي، أفريئيل بار يوسف، الذي اعتقل وجرى التحقيق معه. وثمة مشتبه به آخر جرى توقيفه والتحقيق معه هو دافيد شاران، المدير السابق لمكتب رئيس الحكومة نتنياهو.

وأعلنت الشرطة أنها ستطلب من المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية، أفجاي مندلبليت، إجراء تحقيق، تحت التحذير باستخدام أقواله في المحكمة، مع وزير الطاقة الإسرائيلي، يوفال شتاينيتس، وينفي شتاينيتس أي علاقة له بقضية الغواصات.

واعتقلت الشرطة وزير الطاقة الأسبق، البعازر زندبرغ، بشبهة تلقيه رشوة في إطار هذه القضية، واعترف زندبرغ بالحصول على مبلغ ١٠٠ ألف شيكل من غانور كاتعاب محاماة، كذلك اعتقلت الشرطة القائد السابق للكوماندوس البحري الإسرائيلي، العميد في الاحتياط شاي بروش، المشتبه باستخدام علاقاته من أجل تنفيذ الصفقة مقابل الحصول على رشوة، وفي أعقاب هذه التطورات، تعالت مطالب تدعو المستشار القانوني للحكومة إلى المصادقة على أن تحقق الشرطة مع نتنياهو في قضية الغواصات، وتعلات مطالب كهذه من خلال المظاهرات الأسبوعية، التي تجري كل يوم سبت، منذ عشرة أشهر، أمام منزل المستشار القانوني في مدينة بيتاح تيكفا ويشارك فيها الآلاف، وتطالب هذه المظاهرات بتقديم لوائح اتهام ضد نتنياهو وزوجته سارة.

العربي، وهي سلطة تابعة لمكتب رئيس الوزراء، حول عمق البطالة بين الأكاديميين العرب، ونشر قبل عامين، قد بين أن غالبية حملة الشهادات الأكاديمية من العرب يتجهون إلى وظائف ليست بمستوى مؤهلاتهم، فمثلا ١٣٪ فقط من حملة شهادات التقنية العالية يعملون في وظائف تلائم كفاءاتهم، بينما أكثر من ٥٠٪ من حملة شهادات التقنية العالية يتجهون إلى التدريب بسبب إغلاق أبواب العمل في وجوهم، كما يشير المسح إلى الفجوات في رواتب الأكاديميين بنفس الوطائف، وحسب التقديرات فإنها تتراوح ما بين ٣٥٪ إلى ٤٠٪ لصالح اليهود.

وقد أكد بحث سابق أجراه “معهد الديمقراطية الإسرائيلي” أن اليهودي الإسرائيلي بإمكانه أن يحظى بمكان عمل بمقدار أربعة أضعاف الفرصة التي أمام طالب عمل من الفلسطينيين، بينما لاثمة للوظيفة، واليهودي مؤهلاته أقل. ويقول البحث إن غالبية العاملين العرب، من ذوي المؤهلات العلمية والمهنية، يعملون في وظائف أقل من مؤهلاتهم بسبب قلة فرص العمل.

والأمر البارز في السنوات الأخيرة، أن الشبان العرب يختارون اضطرارا دراسة مواضيع مهن أكاديمية “تقليدية”، يهجروها الطلبة اليهود، الذين يتجهون إلى دراسة علوم عصرية، مثل التقنية العالية على مختلف تنوعاتها وتخصصاتها، ففي كل عام يتخرج مئات الطلبة حاملين شهادة الطب، غالبيتهم الساحقة من الخارج، وبشكل خاص خارج الثمانين، حتى نسبة ٢٣٪ منتشرة في شرق أوروبا، أو في دول أوروبا الغربية.

كما سبق هذا تدفق ضخم على موضوع الصيدلة، وكان بحث لمعهد “طاوب” الإسرائيلي قد أشار إلى أن غالبية الصيادلة الجدد في إسرائيل، هم من العرب، لترتفع نسبتهم من هامشية في سنوات الثمانين، حتى نسبة ٢٣٪ في المرحلة الحالية، ولكن رواتبهم تبقى أدنى بكثير من رواتب الصيادلة اليهود.

ويعود سبب هذا كله إلى معرفة الطلاب العرب مسبقا أفاق العمل التي تنتظرهم بعد تخرجهم، ولذا فهم لا يغامرون كثيرا في التوجه إلى دراسات عليا عصرية سيجدون صعوبة بالغة بعدها في الانخراط في سوق العمل.

تحولات بنيوية . اجتماعية . دينية عميقة تغير تركيبة يهود أميركا وصورتهم!

ازدياد عدد ووزن التقليديين في المعسكر المحافظ . اليميني، مقابل ازدياد عدد ووزن الـ "مجرد يهود" و "اليهود ليس حسب الدين" في المعسكر الليبرالي . اليساري . وبين هذين المعسكرين تتراجع نسبة وقوة "يهود الوسط" الذين كانوا يشكلون "أساس يهود أميركا خلال الـ ١٠٠ سنة الماضية" نحو ٤١٪ من اليهود الأميركيين يعتقدون بأن اللاسامية تشكل "مشكلة خطيرة جدا" في الولايات المتحدة اليوم مقابل ١٤٪ فقط قبل ثلاث سنوات* مديرة "جي ستريت" في إسرائيل: ولت إلى غير رجعة الأيام التي اعتُبر فيها تأييد إسرائيل صنواً للدعم الأعمى وغير المشروط لأية سياسة تعتمدها حكومة إسرائيل*



يهود الولايات المتحدة: تغيرات عميقة.

عما كان قبل بضع سنوات. فقبل ثلاث سنوات فقط، في نهاية ولاية الرئيس باراك أوباما، لم يعبر سوى ٤٪ فقط من اليهود الأميركيين عن قلق أيًا كان من اللاسامية، بينما تعكس نتائج البحث الجديد قفزة إلى رقم قياسي لم يسجل منذ ثلاثين عاما.

مطلوب: إصلاح العلاقات بين إسرائيل ويهود أميركا

في السياق ذاته، وبالتزامن مع نتائج الأبحاث الجديدة هذه، نشرت ياعيل باتير، مديرة فرع "جي ستريت" في إسرائيل، مقالا (موقع واي نت - ٩/٨) طلبت فيه بإصلاح العلاقات ما بين إسرائيل واليهود الأميركيين، لأن الأخيرين "لم يعودوا مستعدين لأن يكونوا مطواعين لنتنياهو، إنهم يتحملون المسؤولية، يريدون أن يكونوا شركاء، أن يساهموا في إحداث التغيير وأن يتم الإصغاء إليهم، بدلا من التامر على مجرد شرعية آرائهم ومواقفهم".

يشار هنا إلى أن "جي ستريت" هي منظمة أميركية مكونة من يهود أميركيين أقيمت في العام ٢٠٠٨ بمبادرة من جيرمي بن عامي للعمل "من أجل حل الصراع الإسرائيلي - العربي بطرق سلمية"، من خلال إحداث تغيير في الموقف الأميركي حيال الشرق الأوسط وتعزيز المواقف المؤيدة لإسرائيل وللسلام، مع دعم دولة إسرائيل وحققها في الأمن، مقابل حق الفلسطينيين في دولة مستقلة.

تقول ياعيل باتير إنه "يبدو، خلال الأشهر الأخيرة، أن حكومة إسرائيل قد اختارت، عن وعي تام، الشراكة مع قوى اليمين المتطرف والأقلية الجمهورية في الولايات المتحدة، مفضلة إياها على الشراكة مع يهود الولايات المتحدة، وبهذا، تقود حكومة إسرائيل خطوة انغلافية تقوم في جوهرها على اعتبار كل من لا يقول لسياساتها الراهنة سمعا وطاعة بمثابة عدو، مما يجعل الجمهور اليهودي في الولايات المتحدة، الذي تتعزز فيه المواقف النقدية حيال السياسة الإسرائيلية الحالية، هدفا للهجوم المباشر".

وتشير باتير إلى أن "الأيام التي اعتُبر فيها تأييد إسرائيل صنواً للدعم الأعمى وغير المشروط لأية سياسة تعتمدها حكومة إسرائيل قد ولت إلى غير رجعة، معتبرة أن غياب التنديد الرسمي المحلي الذي حكومة إسرائيل للرسم الكاريكاتوري اللاسامي الذي نشره يائير نتنياهو، النجل البكر لرئيس الحكومة الإسرائيلية بنامين نتنياهو مؤخرا وأثار ضجة محلية ودولية واسعة، "يشكل علامة واضحة على الصدع العميق والأخذ في الاتساع والتعمق بين حكومة إسرائيل ويهود أميركا"، بل إن "الصمت الذي برز حيال هذا الرسم اللاسامي يشكل صفة مدوية لكل اليهود الأميركيين الذين يرون كيف يعود النازيون الجدد ويرفعون رؤوسهم من جديد".

وطالبت باتير بإصلاح العلاقة بين إسرائيل واليهود الأميركيين على قاعدة أن "تأييد إسرائيل لا يعني الدعم التلقائي لحكومة إسرائيل وسياساتها وإنما يعني الدعم لدولة إسرائيل ولإسرائيليين، وإلا - إن لم يحصل هذا الإصلاح - فستعمق الفجوة بين الطرفين وقد تفقد حكومة إسرائيل قاعدة دعم كبيرة ومتينة وهامة بين يهود الولايات المتحدة".

اليهود حسب التيارات المختلفة، وهو ما ثبت، في المحصلة، أن اليهود الأميركيين يتغيرون بصورة واضحة: إصلاحيون أقل، محافظون أقل وأقل، "مجرد يهود" أكثر وتقليديون أكثر وأكثر.

وما يلفت الانتباه بصورة حادة، بل "يشكل مفاجأة"، كما يقول روزنر، "ليس منحنى التغيير ووجته، بل وتيرته المذهلة". ففي البحث الذي أجراه معهد PEW الجديد، فقد تبين أن نسبتهم هذه انخفضت إلى ٢٨٪، أي أكثر من الزبغ قليل. وبينما أظهر البحث الماضي، قبل أربع سنوات، أن الإصلاحيين كانوا يشكلون ١٨٪ من مجمل اليهود الأميركيين، أظهر البحث الجديد أن نسبتهم انخفضت إلى ١٤٪ فقط، وهو ما يعني "ضربة قاسية جدا للتيار (الإصلاحي) الذي كان يشكل التيار الأكبر والأقوى من بين جميع التيارات اليهودية حتى قبل بضعة عقود مضت".

في المقابل، يظهر ازدياد حاد جدا في عدد ونسبة الذين يعرفون بأنهم "مجرد يهود"، أي الذين لا يتماثلون مع أي من التيارات اليهودية المعروفة والناشطة. وهم اليهود الذين يبدون درجة متدنية جدا من الالتزام حيال اليهودية والشعب اليهودي، كما يظهر ازدياد في عدد اليهود التقليديين الذين "رغم عدم انعكاس هذا الازدياد في عددهم الإجمالي بين مجمل اليهود الأميركيين، إلا أن النظر إلى التقسيم حسب الأجيال يثبت أن التغيير يحصل بينهم بقوة كبيرة ووتيرة مرتفعة".

بينت نتائج البحث أن اليهود التقليديين يشكلون ٣٪ فقط من بين اليهود المسنين في الولايات المتحدة، بينما يشكلون ١٥٪ من اليهود الأميركيين في سن ١٨ - ٢٩ عاما، أما اليهود المحافظون فيشكلون ٨٪ من اليهود الأميركيين، مقابل ٢٠٪ للإصلاحيين. تعكس هذه النتائج، برأي روزنر، "لعبة أطراف" في جوهرها: ازدياد التقليديين في المعسكر المحافظ - اليميني، مقابل ازدياد الـ "مجرد يهود" و "اليهود ليس حسب الدين" في المعسكر الليبرالي - اليساري. وبين هذين المعسكرين، تتراجع نسبة وقوة "يهود الوسط" الذين كانوا يشكلون "أساس يهود أميركا خلال الـ ١٠٠ سنة الماضية".

العلاقة مع إسرائيل والقلق من اللاسامية

لم يطرأ تغيير ملحوظ في مسألة "العلاقة مع إسرائيل، بين اليهود الأميركيين إجمالا. كما بينت الدراسات الجديتان: نحو نصف اليهود الأميركيين البالغين زاورا إسرائيل، مرة واحدة على الأقل، وهو ما يعكس ارتفاعا كبيرا عما كان قبل ٢٠ - ٣٠ سنة. نحو نصف اليهود الأميركيين "موافقون"، ونحو الربع منهم "موافقون تماما"، على أن "الاهتمام بإسرائيل والحصر عليها هما جزء هام من كوني يهوديا"، غير أن اهتمام اليهود الأميركيين الأساسي منصب الآن على الحلبة الداخلية، وليس على إسرائيل. نحو ٤١٪ من اليهود الأميركيين يعتقدون بأن اللاسامية تشكل "مشكلة خطيرة جدا" في الولايات المتحدة اليوم، وهو ما يعكس ارتفاعا كبيرا وحادا جدا

البوذية، أو سواها. ولهذا، فإن السؤال التقليدي المتبع لكشف ما إذا كان الشخص يهوديا أم لا هو: "ما هي ديانتك؟". من يجب على هذا السؤال بالقول: "أنا يهودي"، فهو "يهودي حسب الدين".

لكن دراسات عديدة أجريت في السنوات الأخيرة كشفت أن ثمة مجموعة أخرى من اليهود غير "اليهود حسب الدين"، وهي مجموعة تزداد عدديا وتوعيا باستمرار بين مجمل اليهود الأميركيين - مجموعة الـ "يهود ليس حسب الدين"، هنا ينبغي التحذير من الخلط بين هذه المجموعة من جهة، وبين مجموعة أخرى هي "العلمانيون في إسرائيل" من جهة أخرى، إذ ثمة فرق كبير وجوهري بين هاتين المجموعتين. "اليهودي ليس حسب الدين" يجب على سؤال "ما هي ديانتك؟" بالقول: "لا ديانة لي" أو "علماني". وحين يطرح عليه سؤال آخر إضافي، تكفي، من قبيل "هل تعتبر نفسك يهوديا لأي سبب؟"، يكون جوابه أحد التاليين: "نعم" أو "جزئيا"، هؤلاء هم "اليهود ليس حسب الدين".

نوعان من اليهود مختلفان تماما

هنا، يعاد طرح السؤال مرة أخرى: ما هي أهمية هذا؟ والجواب: تكمن الأهمية (البالغة) في حقيقة أن "اليهود حسب الدين" و"اليهود ليس حسب الدين" ليسوا متشابهين على الإطلاق بل ثمة اختلافات هذه، جوهرية وعميقة بينهم لدرجة أنهم يشكلون "نوعين من اليهود"، كما يقول روزنر. فاليهود حسب الدين يميلون، عادة وغالبا، إلى الزواج من يهود، إلى المحافظة على علاقة قوية وثيقة مع إسرائيل، إلى الانخراط في عضوية وقيادة مؤسسات يهودية جماهيرية، إلى التأكيد على حرصهم على أن يكون أولادهم يهودا أيضا وأن يصونوا "هويتهم" هذه، إلى الاحتفال بالأعياد اليهودية وإحياء المناسبات الدينية المختلفة. وفي الإجمال، يمكن القول إن "اليهود حسب الدين" يعيشون ويتصرفون بكل ما يؤكد حقيقة أنهم يهود.

في المقابل، لا يفعل "اليهود ليس حسب الدين" إلا القليل القليل جدا مما ذكر. بل إن الجزء الأكبر منهم لا يفعل أي شيء مما ذكر. مطلقا. هؤلاء يعتبرون أنفسهم "بطريقة ما"، لا يخجلون بها ولا يخفونها، لكنها في المقابل ليس ذات أهمية خاصة بالنسبة لهم، إنها «حقيقة قائمة وليس كوننا ذا أهمية من مكونات هويتهم». ولهذا، فهم ليسوا جزءا من المجتمعات اليهودية المختلفة في المدن الأميركية المختلفة، ليسوا أعضاء في أي من مؤسساتها، لا علاقة تربطهم بدولة إسرائيل، لا يبحثون عن شريك/ة حياة يهودي/ة ولا يحرصون على تربية أولادهم "تربية يهودية".

بالبناء على هذا التوضيح للفوارق الجوهرية العميقة بين هذين "النوعين" من اليهود، تبرز أهمية الزيادة المتواصلة في عدد "اليهود ليس حسب الدين" ونسبتهم المئوية من بين مجمل اليهود الأميركيين. وهذا، إضافة إلى ما أظهره البحث الأخير بشأن التغيرات المتسارعة بوتيرة مرتفعة جدا «مذهلة»، بتعبير روزنر) في التقسيم الداخلي

أكدت النتائج التي توصل إليها بحثان جديديان حول اليهود في الولايات المتحدة الأميركية حقيقتين أساسيتين "ينبغي الانتباه إليهما جيدا"، كما يشير شموئيل روزنر، الباحث في "معهد سياسات الشعب اليهودي" والمحرر السياسي في "جويش جورنال"، وذلك في تقرير خاص حول أوضاع اليهود الأميركيين نشره في صحيفة "معاريف" الإسرائيلية أمس الأول الأحد تحت عنوان «إصلاحيون أقل، محافظون أكثر: المجتمع اليهودي في الولايات المتحدة الأميركية يتغير». الحقيقة الأولى - أن تغيرات جوهرية تطرأ على هذه المجموعة السكانية باستمرار وبوتيرة مرتفعة "قد تكون أسرع بكثير مما كنا نتوقع"، كما يلاحظ روزنر. أما الحقيقة الثانية فهي أن اليهود الأميركيين لم يكونوا معرضين من قبل قط لما يتعرضون له اليوم من مظاهر اللاسامية في الولايات المتحدة ولم يشعروا من قبل قط بمثل ما يشعرون به اليوم من قلق شديد حيال اتساع هذه المظاهر.

يستهل روزنر تقريره بالإشارة إلى بحثين جديديين أجريا حول اليهود الأميركيين مؤخرًا - الأول تناول المجتمع اليهودي الأميركي من ناحية عددية، بينما تناوله الثاني من ناحية المواقف والآراء. وكان الأول جزءا (بسيطا) من بحث أوسع أجرته مؤسسة ليس لها شأن خاص باليهود تحديدا، بينما كان الثاني البحث السنوي الثابت الذي تجريه «اللجنة اليهودية الأميركية» حول مواقف اليهود الأميركيين وأرائهم في قضايا عديدة ومختلفة. «اللجنة اليهودية الأميركية» هي منظمة يهودية أميركية أنشأتها في نيويورك في العام ١٩٠٦ مجموعة من اليهود الأميركيين من أصل ألماني بغية حماية حقوق اليهود في الدول الأخرى - خارج الولايات المتحدة - وهي مكونة من بضع عشرات من الأعضاء المنحدرين من النخب اليهودية، الاجتماعية والاقتصادية، الأميركية).

فوارق جوهرية تعكس تغيرات عميقة

أظهرت نتائج البحث الذي أجراه معهد الأبحاث PPRI، المتخصص في شؤون الدين، الثقافة والسياسات العامة في الولايات المتحدة، أن ٢٣٪ من مجمل المواطنين الأميركيين يعزفون أنفسهم بأنهم "يهود"، وهذه نسبة مماثلة لتلك (٢٢٪) التي أظهرها بحث شامل آخر أجراه معهد PEW قبل أربع سنوات. ولكن، رغم تقارب النسبتين إلى حد كبير جدا، إلا أن ثمة فارقا جوهريا هو: النسبة العامة لليهود الأميركيين متماثلة، تقريبا، لكن التركيبة السكانية - الاجتماعية - الاقتصادية - الثقافية - الدينية مختلفة. أي أن التقسيم الداخلي لليهود الأميركيين حسب قطاعات ومجموعات مختلف تعكس - حسب روزنر - حقيقة التغيرات التي تطرأ على هذه المجموعة السكانية بوتائر سريعة جدا.

ومن بين الفوارق اللافتة التي يشير إليها روزنر ارتباطا بالتركيبة السكانية - الاجتماعية، ثمة "فارقان" اثنان مركزيان يستحقان الإمعان"، كما يقول: الأول - تقسيم اليهود إلى "يهود حسب الدين" و"يهود ليس حسب الدين"، والثاني - تقسيم اليهود حسب التيارات المختلفة: يهودية إصلاحية، يهودية محافظة، يهودية تقليدية، و"مجرد يهود" (لا ينتمون إلى أي تيار).

يدل الفارق الأول على أن من بين جميع اليهود الأميركيين، ثمة نسبة أخذة في الازدياد باستمرار من الـ "يهود ليس حسب الدين"، وبينما كان هؤلاء يشكلون قبل أربع سنوات، حسب البحث الذي أجراه معهد PEW، نحو ربع العدد الإجمالي لليهود الأميركيين، أصبحوا يشكلون الآن - حسب بحث معهد PPRI - نحو ثلث مجمل اليهود الأميركيين. وهو ما يشكل تغييرا عميقا وجوهريا بالغ الأهمية. بل وأكثر من هذا، أيضا، أن نسبة الشباب اليهود الذين يعرفون أنفسهم بأنهم "يهود ليس حسب الدين" زادت عن النصف - ٥٣٪.

قد لا يرى كثيرون الأهمية البالغة التي تنطوي عليها مثل هذه المعطيات وتعكسها، وهو ما يدفع روزنر إلى محاولة توضيح هذه الأهمية. لكن، من أجل الإجابة عن سؤال الأهمية وتوضيحها، "ينبغي الخوض في عدد من التوضيحات ذات الطابع التقني"، كما يقول، موضحاً أنه "ينبغي أن نفهم كيف يتم الاهداء إلى اليهود والعتور عليهم في أميركا". فهم غير مسجلين كذلك في أي بنك معلومات رسمي، حكومي أو بلدي، وهم لا يبرزون بصفتهم هذه غالبا، كما أنهم لا يختلطون في مظهرهم الخارجي وملامح وجوههم عن الأميركيين غير اليهود. وعليه، "لكي نعرف اليهودي ونتعرف عليه، يجب أن نسال". لكن طبيعة السؤال تحدد، في غالب الأحيان، طبيعة الجواب.

فاليهودية في الولايات المتحدة هي ديانة، بالدرجة الأولى وشبه الحصرية. مثل المسيحية، الإسلام،

المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر يناقش تهديد الصواريخ الإيرانية!

«تحليلات صحافية: على إسرائيل أن تأخذ بالحسبان أن إيران وصلت إلى القدرة على إنتاج صاروخ يحمل رأسا متفجرا نوويا»

عقد المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية - الأمنية مساء أول من أمس (الأحد)، اجتماعاً جرى تخصيصه لمناقشة تهديد الصواريخ الإيرانية الوجود الإيراني في سورية. وجاء هذا الاجتماع في أعقاب الاختبار الذي أجرته إيران لصاروخ بالستي قادر على الوصول إلى إسرائيل في نهاية الأسبوع الماضي. ونقلت صحيفة "هآرتس" عن وزراء شاركوا في اجتماع المجلس الوزاري المصغر قولهم إن قيام إيران باختبار الصاروخ، إلى جانب الجهود باقتناع القوى العالمية بإلغاء الاتفاق النووي مع إيران أو إصلاحه، كانا على رأس جدول الأعمال في هذا الاجتماع. ولم تذكر الصحيفة أي تفاصيل حول نتائج الاجتماع.

وقبل الاجتماع أطلق عدد من الوزراء تهديدات ضد إيران. وقال وزير الدفاع الإسرائيلي أفغدور لبيرمان إن قيام إيران بتجربة إطلاق صاروخ بالستي يبلغ مداه ٢٠٠٠ كيلومتر ويمكن تزويده برؤوس متعددة يشكل تهديدا لجميع دول العالم والسلام العالمي.

وأضاف لبيرمان في تصريحات أدلى بها إلى وسائل إعلام، أن الصاروخ بالستي الذي أطلقته إيران لا ينطوي على مجرد استفزاز وتحد للولايات المتحدة وحلفائها بما في ذلك إسرائيل، وإنما أيضاً يشكل دليلاً آخر على تطوع إيران لأن تصبح قوة عالمية لا تهدد دول الشرق الأوسط فحسب بل أيضاً جميع دول العالم.

وقال القائد السابق للمنطقة العسكرية الجنوبية في الجيش الإسرائيلي ووزير البناء والإسكان يوفال غالانت إن على إسرائيل التحرك قبل أن تتحول إيران إلى قوة نووية مثل كوريا الشمالية خلال عشرة أعوام.

وأضاف غالانت خلال مقابلة مع صحيفة "يديעות أحرونوت" أن وجود سلاح نووي بيد إيران يعتبر خطراً على كل العالم، وأكد أن على إسرائيل أن تكون مستعدة للدفاع عن نفسها بنفسها كما عرفت كيف تفعل ذلك طوال الأعوام الماضية، مشيراً إلى أن صاروخ إيران الجديد يغطي كل إسرائيل ومناطق أخرى في أوروبا والشرق الأوسط. وكانت قناة التلفزيون الإيرانية الرسمية أعلنت أن طهران أجرت تجربة على صاروخ جديد من طراز "خرمشهر" يبلغ مداه ٢٠٠٠ كيلومتر ويمكن تزويده برؤوس متعددة، ووصفت التجربة بأنها ناجحة. وأظهرت الصور التي عرضتها القناة إطلاق الصاروخ وتسجيلاً مصوراً التقط من الصاروخ نفسه لكن من دون توضيح تاريخ التجربة.

وجاء هذا الإعلان على خلفية التوتر الشديد بين طهران وواشنطن عقب قيام الرئيس الأميركي دونالد ترامب بشطب الاتفاق النووي الذي وقع بين طهران والدول الست العظمى عام ٢٠١٥ والإعلان أن إدارته تدرس إمكان الانسحاب من هذا الاتفاق أو فرض عقوبات جديدة على إيران.

واجعت التحليلات الإسرائيلية أن الإيرانيين يتحدون الأميركيين لأنهم يستطيعون، فالتصدي الأميركي للزامة مع كوريا الشمالية لا يؤدي إلا إلى تشجيع الإيرانيين على مثل هذا السلوك. ففي الوقت الذي تهدد فيه الولايات المتحدة بإعادة البحث في الاتفاق النووي معهم، يكشف الإيرانيون الصواريخ مع القدرة النووية كي يطلقوا رسالة تقول إنه من المعدي الحديث معهم وعدم الانشغال بتغيير الاتفاق النووي.

وأشارت بعض التحليلات إلى أن الصاروخ الإيراني الجديد هو صاروخ كوري شمالي صرف، ويعكس التعاون الوثيق بين الدولتين. وقالت إن مصدره في الصاروخ الباليستي الروسي الذي يطلق من الفلوات، واجتاز تحولا إلى صاروخ بري. وفي العام ٢٠٠٥ نقل الكوريون الشماليون ٢٠ صاروخا كهذا إلى إيران واستغرق الإيرانيون نحو عقد من الزمان كي يكتفوه مع احتياجاتهم وجعلوه مهيئا للإطلاق.

وذكر المحرر العسكري لصحيفة "يديעות أحرونوت" أن النشر عن اختبار الصاروخ في إيران ترافق مع معلومة تقول إن للصاروخ أيضا قدرة على أن يحمل ٣ رؤوس منشطة. وأضاف: "إذا كان ثمة ما هو حقيقي في هذه الأقوال فهذه هي المرة الأولى التي يعرف فيها أن لدى إيران صاروخا مع قدرة رأس منشط. وعلى إسرائيل أن تتطرق من نقطة أن كوريا الشمالية سلمت قدرة نووية لسورية في المفاعل الذي قصف في العام ٢٠٠٧. وهكذا ينبغي الافتراض بأنه في إطار العلاقات الحميمة بين إيران وكوريا الشمالية تحظى طهران أيضا بتعاون من كوريا الشمالية في المجال النووي مقابل دفعة سخية. وعلى إسرائيل أن تأخذ بالحسبان أن إيران وصلت إلى القدرة على إنتاج صاروخ يحمل رأسا متفجرا نوويا، سواء أكان منشطاً أم لا".

إعداد: بروهوم جرابسي

"المشهد" الاقتصادي

الصادرات الإسرائيلية مرشحة للقفز عن حاجز ١٠٠ مليار دولار!

الصادرات بلغت في النصف الأول من العام الجاري ٥٠ مليار دولار ارتفعت بنسبة ٦٪ نتيجة ارتفاع الصادرات الصناعية بنسبة ٤٪ والخدمات بـ ٨٪*



صورة أرشييفية من ميناء حيفا.

١٠٠٪، وبنسبة ١١٪ عن مطلع العام ٢٠١٥. إلا أن سعر الدولار سجل في الشهرين الماضيين ارتفاعاً بنسبة ٣٪. ليستقر عند حدود ٣٫٦٦ شيكل للدولار، ثم عاد ليتراجع في الأيام الأخيرة. ويشكو المصدرون من تراجع قيمة مردودات الصادرات في العملية المحلية، على الرغم من ارتفاع كلفة العمل في العام الجاري، وبضمن ذلك رفع الحد الأدنى من الأجر. وعلى الرغم من تدخلات بنك إسرائيل المركزي لرفع قيمة الدولار، من خلال شراء كميات من الدولارات من السوق، إلا أن هذه التدخلات ليست بمستواتها التي كانت في السنوات الماضية، ومن أسباب هذا، العوامل الخارجية التي تتسبب بتراجع قيمة الدولار، مثل العزلات التي تواجه الإدارة الأميركية الحالية، وغيرها من العوامل الاقتصادية.

ارتفاعات سنوية نجحت في بعض السنوات في التعويض عن تراجع صادرات الصناعات، وفي النصف الأول من العام الجاري، سجلت صادرات الخدمات ارتفاعاً بنسبة ٨٪. ويعود أساس هذا الارتفاع إلى ارتفاع صادرات خدمات التقنية العالية من برامج إسرائيلية واستشارات. إلا أن الارتفاع الأكبر كان في الخدمات السياحية، التي سجلت في النصف الأول ارتفاعاً بنسبة ١٦٪. وهذا يعود إلى نسبة ارتفاع السياحة الداخلية بنحو ٢٤٪، ومن المتوقع لها أن تتجاوز هذا العام سقف ثلاثة ملايين سائح، بعد ثلاث سنوات من التراجعات في قطاع السياحة. وعلى الرغم من هذا الارتفاع، فإن قطاع الصادرات بات في السعة الأخيرة يواجه أزمة استمرار انخفاض سعر صرف الدولار أمام الشيكيل، إذ سجل التراجع منذ مطلع العام ٢٠١٦، وحتى نهاية النصف الأول من العام الجاري تراجعاً بنسبة

تتوقع جهات اقتصادية إسرائيلية أن يقفز حجم الصادرات الإجمالي في العام الجاري عن حاجز ١٠٠ مليار دولار. وقد تكون هذه ذروة جديدة في الصادرات الإسرائيلية، التي سجلت في السنوات الأخيرة ما بين الارتفاع الطفيف أو المرواحة في المكان، نتيجة سلسلة عوامل، من بينها أزمت اقتصادية عصفت بدول تقع في مكان متقدم على لائحة عناوين الصادرات الإسرائيلية، إضافة إلى تراجعها في الحركة التجارية العالمية، وحسب ما نشر فإن الارتفاع الأكبر تحقق في الربع الثاني من العام الجاري.

وحسب تقرير معهد الصادرات الإسرائيلي، فإن الحجم الإجمالي للصادرات الإسرائيلية سجل في النصف الأول من هذا العام ٥٠ مليار دولار، ٢٩ ملياراً منها كانت من الصادرات الصناعية، التي سجلت زيادة بنسبة ٤٪، بينما ٢١ ملياراً كانت من الصادرات الخدمية، وسجلت بذلك ارتفاعاً بنسبة ٨٪، مقارنة مع ذات الفترة من العام الماضي ٢٠١٦.

وقال وزير الصناعة والتجارة إيلي كوهين إنه من المتوقع جداً أن تتجاوز الصادرات هذا العام حاجز ١٠٠ مليار دولار، لتكون ذروة جديدة في الصادرات الإسرائيلية، التي بحسب التقديرات سجلت في السنوات الـ ١٨ الأخيرة ارتفاعاً يتجاوز ٢٧٠٪.

وكانت التقديرات الإسرائيلية الأولى قد تحدثت عن تراجع محتمل في الصادرات الصناعية بشكل خاص، إلا أن منظمة التعاون بين الدول المتطورة OECD، استبقت التقارير الإسرائيلية قبل أقل من ثلاثة أشهر، وتوقعت ارتفاع النمو في الاقتصاد الإسرائيلي في العام الجاري بنسبة ٣٫٢٪، في الوقت الذي كانت فيه تقديرات بنك إسرائيل تتحدث عن نسبة ٢٫٨٪، وقيل أن يرفعها البنك في مطلع الشهر الماضي إلى ٣٫٢٪.

وتوقعت OECD ارتفاعاً بنسبة ٥٫٦٪ في الصادرات الإسرائيلية، وقد تحقق في النصف الأول، كما نرى هنا، بأن ارتفعت الصادرات بنسبة ٦٪. وهذا يعد ارتفاعاً كبيراً، مقارنة مع النسب التي سجلتها الصادرات في السنوات القليلة الماضية، إذ شهدت صادرات الصناعات الإسرائيلية تراجعاً عدة، وكان الاعتماد على صادرات الخدمات، التي كانت تسد النقص، وتضمن ارتفاعاً محدوداً في إجمالي الصادرات.

وحسب تقرير معهد الصادرات، فإن الصادرات الصناعية سجلت من دون احتساب صادرات المجوهرات ارتفاعاً بنسبة ٥٪، إلا أن صادرات المجوهرات تراجعت بنسبة ٣٪ (٤ مليارات دولار)، ما أدى إلى خفض نسبة ارتفاع إجمالي الصادرات الصناعية إلى ٤٪. ويتراوح حجم صادرات المجوهرات ما بين ٨٪ إلى ١٠٪ من إجمالي الصادرات الإسرائيلية.

وفي ما يتعلق بصادرات الخدمات، فقد سجلت على مدى السنوات الماضية

تهديد لم يستعد أحد لهواجهته!

*مشكلة الميزانية في الحكومة لا تنتهي عند معدل الأعمار المرتفع الذي يؤدي إلى ارتفاع حاد في مخصصات المعيشة التي تدفعها بل

عند معدل الولادات الذي لا يبدو أنه سينخفض *نتيجة لهذا الواقع، في العام ٢٠٤٠ فقط نصف السكان في إسرائيل سيكونون في جيل العمل*

منخفض سيضطرون لاستخدام ممتلكاتهم في يمولوا صرفهم الجاري، ما يعني أنه لن يبقى شيء ليورثوه للأولاد، من دون ورثة فإن النمو الاقتصادي سينخفض، والصعوبة في شراء بيت ستشتد. عدا هذا، ستكون هناك صعوبة في تنفيذ مشاريع "إخلاء بناء" خاصة إذا كان السكان من المسنين (بمعنى تجريف أبنية في مناطق، وبناء مشاريع إسكانية على ذات الأرض بأعداد بيوت أكثر)، كما أنه في سوق العمل، فإن ارتفاع معدل الأعمار سيؤدي إلى ارتفاع جيل التقاعد، وحينما لا يتم إخلاء الوظائف، فإن الأجيال الشابة ستجد صعوبة في الدخول إلى سوق العمل."

إن ارتفاع معدل الأعمار هو مشكلة عالمية، وبالأساس في العالم المتطور، إلا أنه في قسم كبير من الدول الغربية، في مقابل ارتفاع معدل الأعمار فإن نسبة الأجيال الشابة في تراجع، بفعل معدلات الولادة المنخفضة، وليس هذا هو الحال في إسرائيل. وبموجب المجلس الوطني للشؤون الاقتصادية، فإن نسبة من هم في عمر صفر إلى ١٩ عاماً من بين السكان ستبقى ثابتة، كما كانت في ٢٠١٥ وحتى العام ٢٠٤٠، وهي نسبة ٣٥٪ من إجمالي السكان، ما يعني أنه فقط نصف السكان سيكونون في جيل العمل، في العام ٢٠٤٠.

يضاف إلى هذا أن استمرار التكاثر الديمغرافي بالوتيرة الحالية، يعني استمرار دفع مخصصات كبيرة للأولاد، ولزيادة ميزانيات التعليم، وغيرها من تلك التي تخدم الأجيال الشابة.

إن وتيرتي ارتفاع أعداد المسنين، وارتفاع نسب التكاثر الطبيعي، تتحركان كالمقوس على ظهر الاقتصاد الإسرائيلي، وإذا ما ربطنا هذا بمستوى الانتاجية المنخفض، وانخفاض نسبة الانخراط في سوق العمل لدى جزء من الجمهور، فإن المستقبل لا يبدو ودياً، وفي إسرائيل لا توجد اليوم برامج للمدى الطويل تتعامل مع هذا الوضع.

(صحيفة "ذي ماركر")

أعلى، كما أنك مستحق لمخصصات شيخوخة ثابتة، وفق مقاييس عامة، مرتبطة بعدد سنوات العمل، وليس بحجم مدخولك، وعملياً فإن رسوم التأمين هي ضريبة إضافية مفروضة على المواطنين، وتدخل إلى خزينة الدولة، مثل ضريبة الدخل وضريبة المشتريات والشركات.

والحقيقة التي يعرفها على مدى السنين أنه حتى فترة سابقة كانت مداخيل مؤسسة التأمين الوطني أعلى من مصروفها، إلا أنها هذا سينقلب مستقبلاً، وهذا ليس مجرد أمر تقني، بل هو مرتبط بالتغيرات الديمغرافية الجارية في إسرائيل، وكي نفهم التغيير الديمغرافي الظاهر في التقرير المالي الذي عرضته الحكومة، علينا تحليل التوقعات الديمغرافية، التي نشرها مؤخراً المجلس الوطني للشؤون الاقتصادية.

وحسب تلك التوقعات فإن عدد أبناء ٦٥ عاماً وما فوق في إسرائيل، من المتوقع أن يزداد من ٩٣٩ ألفاً في العام ٢٠١٥، وشكلوا في حينه (١١٪ من إجمالي السكان، إلى ١٫٨ مليون شخص في العام ٢٠٤٠، ليشكلوا نسبة ١٤٫٣٪ من إجمالي السكان، أما أبناء ٨٠ عاماً وما فوق، فإنه سيرتفع من ٢٤٠ ألفاً في العام ٢٠١٥، حينما شكلوا نسبة ٨٪ من إجمالي السكان، إلى ٦٢٢ ألفاً في العام ٢٠٤٠ ليشكلوا نسبة ٧٫٧٪ من إجمالي السكان.

ومن المهم فهم أن هذه ليست مشكلة في مؤسسة التأمين الوطني، وإنما وتيرة معدل الأعمار يتطلب توفيراً أكبر بكثير في الأجيال الشابة، فبعد ٢٠ وارتفاع نسبة المسنين في المجتمع انعكاسات اقتصادية واسعة، أكبر بكثير من مسألة العجز في ميزانية مؤسسة التأمين.

ويقول البروفيسور طال شفيط، نائب عميد كلية إدارة الأعمال والاقتصاد، إن "ارتفاع معدل الأعمار يتطلب توفيراً أكبر بكثير في الأجيال الشابة، فبعد ٢٠ إلى ٣٠ عاماً، سيكون عدد المسنين أكبر، مع راتب تقاعدي بسيط نسبياً". ويضيف شفيط أنه "بموجب النموذج الاقتصادي الأساسي، فإن المال الذي لدى الشخص في جيل مبكر يحصل عليه من والديه، وأشخاص مع راتب تقاعدي

بقلم: حجابي عميت

تقرير حكومة إسرائيل المالي عن العام ٢٠١٦، الذي نشر في الأيام الأخيرة، أبرز العجز المالي الحاصل في مؤسسة الضمان الاجتماعي الحكومية (مؤسسة التأمين الوطني)، وحقيقة أن الدعم الذي ستضطر الدولة لتقديمه للمؤسسة في السنين المقبلة سيرتفع باستمرار، وسيصل إلى مستوى عشرات مليارات الشواكل، وستكون على حساب ميزانيات أخرى، فإذا قامت الحكومة في العام ٢٠١٤ بتحويل ١٩ مليار شيكل لدعم نشاط مؤسسة التأمين، فإن هذا المبلغ سيرتفع في العام ٢٠٣٥ إلى ٣٩ مليار شيكل في السنة.

ويعود سبب هذا الارتفاع الحاد في العجز المتوقع إلى التعديل الذي أجرته مؤسسة التأمين على التوقعات الديمغرافية، بناء على ارتفاع معدل الأعمار. ولهذا فإن النظرة إلى هذه المشكلة وكأنها خاصة بالمؤسسة، ويجري حلها في الغرف المغلقة، هي خطأ، وهذا ما يقوله البروفيسور آفي بن بسات، من الجامعة العبرية، وفي الماضي كان مديراً عاماً لوزارة المالية ومسؤولاً كبيراً في بنك إسرائيل المركزي. يقول بن بسات إن مؤسسة التأمين ليست شركة تجارية، وليس صدفة أن المصطلح الأميركي للضريبة التي تدفع للمؤسسة هو "ضمان اجتماعي"، ولذا فمن الأصح التعامل مع مؤسسة التأمين على أنها وزارة حكومية. فالتأمينات في المؤسسة تشكل ما بين ٧٪ إلى ١٠٪ من نشاطها لأن مخصصات الأولد وضمان الدخل، ومخصصات الشيخوخة، ليست تأمينات إصابات وحوادث، وفي شركات التأمين، فإن رسوم التأمين الشهرية التي تدفعها، مقرونة بمدى الخطر لديك في حال وقع حادث، مثل طبيعة العمل والعمر، وعلى هذا الأساس فانت تتلقى مقابل الاصابة، بينما في مؤسسة التأمين الوطني الأمر مختلف، ولا علاقة لحجم ما تدفعه بما ستحصل عليه، بل إن الرسوم الشهرية مرتبطة بحجم الدخل، وليس بموجب الأخطار المتوقعة منك، فكلما زاد مدخولك، كانت الرسوم التي تدفعها للتأمين الوطني أعلى، حتى الوصول إلى سقف رسوم

وزير المواصلات يلاحق جمعيات خاصة تشغل خطوط حافلات باص أيام السبت

*يسرائيل كاتس يواصل حربه ضد اتاحة المواصلات العامة أيام السبت *الحكومة تدعي أن هناك زيادة كبيرة في عدد تراخيص الخطوط أيام السبت ليتبين أن ٧٠٪ منها لا تعمل على أرض الواقع*

وصرح كاتس لإذاعة تابعة لليهود المتزمتين "الجرديم"، بأنه غاضب من هذه المبادرة، وبأنه أوعز للمسؤولين في وزارته بإعداد أنظمة، أو مشروع قانون يحظر عمل مثل هذه الجمعيات، وهذا تجاوب مع كتلتي الجريديم في الكنيست الشريكتين في الائتلاف الحاكم، إلا أن تصريح كاتس سيصدم بحقيقة عدم وجود قانون يحظر المواصلات، كما أن حزب "إسرائيل بيتنا" اليميني العلماني برئاسة أفيفيدور ليريمان سيعارض قانوناً كهذا.

إلى ذلك، قال تقرير جديد لصحيفة "كالكاليست" إنه بعد فحص ميداني أجرته في الأونة الأخيرة، اتضح أن ٧٠٪ من أصل ٣٨٢ خط باصات حصلت على تراخيص للعمل أيام السبت، لا تعمل فعلياً وبشكل كامل، بمعنى إما جزئياً أو لا تعمل بالمطلق، أو أنها تبدأ عملها فعلياً في الساعة أو الساعتين الأخيرتين من يوم السبت. فقد ادعت الحكومة في ردها على التماس قدم المحكمة العليا، يطلب الغاء حظر المواصلات، أنها في السنوات الأخيرة رفعت عدد التراخيص للخطوط في أيام السبت من ١٦٢ خطاً إلى ٣٨٢ خط باص. وتبين مما نشر أن قسماً من هذه الخطوط تعمل بين مدينة عكا وبلدات عربية في الشمال، وليست كلها فاعلة، وأن خطوطاً أخرى بين بلدات يهودية تبدأ بالعمل في الساعة الأخيرة من يوم السبت. ويقول التقرير إنه بعد الفحص، تبين أنه فقط ٣٠٪ من الخطوط تعمل بشكل منتظم، وهي في مناطق عربية، و٤٦٪ من الخطوط تعمل بشكل جزئي وهامشي، و٢٤٪ لا تعمل كلياً برغم ترخيصها.

يسكنها المتزمتون فقط، مثل موديعين عيليت وبيتار عيليت والعال، وبعض أحياء القدس.

ويتولى يسرائيل كاتس وزارة المواصلات بشكل متواصل منذ العام ٢٠٠٩، أي في حكومات بنيامين نتنياهو الثلاث، وكان كاتس قد فجر ضجة بعد انتخابات ٢٠١٥ حينما مزح برفضه القاطع للسماح بتسيير مواصلات عامة أيام السبت، وقال يومها إنه يرفض سنن قانون للسماح بعمل المواصلات العامة أيام السبت والأعارة العبرية، وأضاف "أن من يريد حركة مواصلات أيام السبت، عليه أن يتوجه إلى إسحاق هيرتسوغ"، رئيس حزب "العمل" في حينه، مشيراً إلى أن هذا مطلب اليساريين، الذي لا مكان له، ويومها تعرض كاتس لانتقادات حادة من أوساط علمانية في معسكر اليمين، ومن مصوتي حزب الليكود، وإنهال ناشطون على كاتس غاضبين مستنكرين، ومن بينهم مصوتون لحزب الليكود، الذين قالوا إنهم صوتوا لحزب الليكود، وهم ليسوا يساريين، ويطلبون بتحرير حركة المواصلات في أيام السبت، لأن المتضرر من هذا القانون هم الفقراء، الذين لا يمكن سيارات خاصة تنقلهم إلى أماكن أخرى، يقضون فيها العطلة الأسبوعية.

وفي الأونة الأخيرة شرعت جمعيتان، تهاضن حظر المواصلات أيام السبت، في تسيير خطوط في المدن الكبرى، من أجل مساعدة من ليس لديهم سيارات خاصة، وحتى الآن توجد ١٠ خطوط، وتقول الجمعيتان إن مشروعهما سيتوسع لاحقاً، طالما أن الحظر سار، وتضم الجمعية الأولى ٣ آلاف عضو، والثانية ٤ آلاف عضو.

أعلن وزير المواصلات الإسرائيلي يسرائيل كاتس عزمه سن قانون أو أنظمة، من شأنها أن تمنع جمعيات خاصة من تسيير حافلات باص في أيام السبت، في إطار حركة احتجاجات شعبية لمناهضة حظر المواصلات العامة في أيام السبت في المدن والبلدات اليهودية، في حين أشارت معلومات جديدة إلى أنه لا أساس لادعاءات الحكومة بزيادة أعداد الحافلات التي تلقت ترخيصاً بالعمل أيام السبت اليهود، إذ أن ٧٠٪ من هذه الخطوط لا تعمل أيام السبت، أو أنها تعمل في الساعات الأخيرة من اليوم.

ويشير تصريح كاتس من جديد قضية حظر المواصلات العامة في أيام السبت العبري، الذي يبدأ من مغيب شمس يوم الجمعة، وحتى اكتمال الظلام مساء يوم السبت، وحظر المواصلات العامة أيام السبت مفروض قراراتاً للشركات شبه الرسمية التي تشغل خطوط المواصلات العامة، إذ لا يوجد قانون رسمي يحظر المواصلات العامة أيام السبت، ولكن هناك اتفاق غير مكتوب بين الحكومة والقطاعات الدينية وخاصة المتزمتة منها، منذ العام ١٩٤٨، بعدم تسيير المواصلات العامة.

وعادة تبقى الشوارع والطرق مفتوحة في جميع المدن والبلدات اليهودية، باستثناء شوارع قليلة جداً في المدن الكبرى، إما أنها تمر بحي كله من المتدينين المتزمتين، أو يقع في الحي الكتييس الأكبر في تلك البلدة، ويمكن مشاهدة أن هناك حظراً كلياً لحركة السير من حافلات وسيارات خاصة، في مستوطنات

سجل التضخم المالي في شهر آب الماضي ارتفاعاً طفيفاً بنسبة ٠٫٣٪، وفق ما أعلنه مكتب الإحصاء المركزي، ليعزز أكثر التوقعات بأن التضخم المالي في هذا العام سيكون "سلبياً"، للعام الرابع على التوالي، بعكس التقديرات الرسمية والاقتصادية، التي توقعت ارتفاع التضخم الإجمالي للعام الجاري بما بين ٠٫٥٪ إلى ٠٫٨٪. ومع ارتفاع التضخم في آب يكون التضخم قد سجل في الأشهر الثمانية الأولى ارتفاعاً إجمالياً بنسبة ٠٫٢٪، وفي الأشهر الـ ١٢ الأخيرة تراجعاً بنسبة ٠٫٥٪.

والعامل الرئيسي الذي قلب اتجاه التضخم المالي في العام الجاري ٢٠١٧، وجعله يتجه نحو تضخم "سلبياً" للعام الرابع على التوالي، هو تراجع التضخم في شهر حزيران بعكس التوقعات، إلى جانب أن نسبة التراجع كانت مفاجئة أكثر لوتيرة التضخم في أشهر منتصف السنة. إذ تراجع التضخم المالي في شهر حزيران الماضي بنسبة ٠٫٧٪، محدثاً مفاجأة لم تتوقعها الأوساط الاقتصادية، فهداه المرة الأولى التي يسجل فيها مثل هذا الشهر تراجعاً، رغم أنه شهر موسمي، وثانياً، النسبة العالية التي تراجع بها نسبياً، إذ أن التضخم شهد في السنوات الأربع الأخيرة تراجعاً بنسب مشابهة، ولكن في الشهر الأول من كل عام، وليس في منتصف العام. كما أن التراجع في شهر تموز الماضي، ليس مالوفاً، لذا اعتبرته الأوساط الاقتصادية مفاجئاً أيضاً.

وحسب وتيرة التضخم في السنوات الأخيرة، فإنه في النصف الثاني من كل عام، يسجل التضخم تراجعاً، وحسب وتيرة التضخم في الأشهر الثمانية الأولى، فإن هذا الحال قائم في العام الجاري، إلا في حال عاد سعر صرف الدولار ليسجل ارتفاعاً حتى نهاية العام، بعيد فيه سعر الصرف إلى ما كان عليه في مطلع العام الجاري، عند محيط ٣٫٨٥ شيكل للدولار، مقابل حوالي ٣٫٥٥ شيكل حالياً.

ويقول محللون اقتصاديون إن وتيرة التضخم القائمة، ستبعد لا محالة احتمالات رفع الفائدة البنكية، المستقرة منذ أقل من ثلاث سنوات، عند مستوى ٠٫٠٪، وهي نسبة تلاص الصفير، إذ قالت آخر تقديرات لبنك إسرائيل المركزي إن الفائدة ستعود الارتفاع في النصف الثاني من العام المقبل ٢٠١٨، لينتهي عند مستوى نصف بالمئة، وهو ما بات مشكوكاً به.

تراجع عدد السيارات المستوردة في الأشهر الثمانية الأولى

قال تقرير جديد لاتحاد مستوردي السيارات إن عدد السيارات الجديدة التي تم تسليمها في الأشهر الثمانية الأولى من العام الجاري، بلغ ٢١٨ ألف سيارة، وهذا يعد تراجعاً بنسبة ٨٪ عن عدد السيارات التي تم تسليمها في ذات الفترة من العام الماضي ٢٠١٦. لكن هذه المعطيات تدل على طفرة في الأشهر الثلاثة الأخيرة في بيع السيارات، لأن التراجع في الثلث الأول من العام الجاري بنسبة ١٢٪، ما انعكس على وتيرة النمو الاقتصادي عامة، في الأشهر الأولى من هذا العام.

وحسب التقرير، فإن في شهر آب الماضي تم تسليم أكثر بقليل من ٢٤ ألف سيارة، مقابل ٢٧ ألف سيارة في ذات الشهر من العام الماضي، وفي المجمال تم في الأشهر الـ ٨ الأولى تسليم ٢١٨ ألف سيارة، مقابل ما يزيد بقليل عن ٢٢٠ ألف سيارة، في ذات الفترة من العام الماضي، وحسب تقديرات خبراء، فإن بيع السيارات قد يشهد طفرة في الأشهر المتبقية من العام الجاري، وأن التراجع الحاصل تساهم فيه حالة غرق السوق بالسيارات الجديدة بذروة غير مسبوقه في العام الماضي ٢٠١٦.

وقد بيعت في العام الماضي ٢٨٧ ألف سيارة، وهي ذروة غير مسبوقه، وساهم سوق السيارات الجديدة في ارتفاع النمو الاقتصادي في العام الماضي، إذ فاجأ النمو بارتفاعه بنسبة ٤٪، رغم أن أقصى التوقعات لم تجتز نسبة ٣٫٥٪.

وانعكس هذا على أرباح مستوردي السيارات، إذ قال تقرير للخبير الاقتصادي الرئيسي في وزارة المالية إن أرباح مستوردي السيارات في السنوات السبع من ٢٠٠٦ وحتى

٢٠١٣، بلغت ١٤ مليار شيكل (٣٫٨٨ مليار دولار وفق معدل سعر الصرف الحالي)، بمعدل ملياري شيكل سنوياً، ما يعني أن هذه الأرباح سجلت في الأعوام الثلاث التالية من ٢٠١٤ وحتى ٢٠١٦، أرباحاً أكثر بكثير سنوياً، على ضوء الذروة في بيع السيارات، وقال التقرير إن الأرباح تتحقق في الرغم من أن ٥٠٪ من سعر السيارة هو عبارة عن ضرائب، إذ يضاف لسعر السيارة للمستهلك، ٨٢٪ جمارك، ثم ١٧٪ ضريبة مشتريات.

ومقابل الأرباح، فإن شراء السيارات الجديدة، سعيًا للتحديث أولاً وضمان سيارات أقل صرفاً للوقود والصيانة، ساهم في رفع الحجم الإجمالي في ديون العائلات، إذ قال تقرير بنك إسرائيل في الشهر الماضي إن أحد العوامل الكبيرة التي ساهمت في ارتفاع حجم ديون العائلات، كان الارتفاع الكبير في شراء السيارات الجديدة، وحسب التقرير، فإن الجمهور حصل في العام الماضي ٢٠١٦ على قروض بقيمة ١٢ مليار شيكل، فقط لغرض شراء السيارات.

وعلى مستوى لائحة بيع السيارات، تواصل شركة يونداي تصدّر المرتبة الأولى من بين شركات السيارات ببيعها ما يلاص ٣١ ألف سيارة، أي ١٤٫٢٪ من إجمالي السيارات، تليها شركة كايا التي باعت ٢٨ ألف سيارة (١٢٫٨٪)، ثم تويوتا- أكثر بقليل من ٢٤ ألف سيارة (١٠٪)، واحتلت شركة سكودا الأوروبية المرتبة الرابعة ببيعها ١٦٫٧ ألف سيارة، وفي المرتبة الخامسة سوزوكي ١٢٫١ ألف سيارة، وفي المجمال فإن شركات الشرق الأقصى تسيطر على حوالي ٧٠٪ من السوق الإسرائيلية منذ سنوات طويلة.

دمج السكان العرب وتمثيلهم في مراكز اتخاذ القرار في القطاع العام في إسرائيل - صورة قاسية ومعطيات هزيلة!

تقرير جديد: الطريق لتحقيق المساواة والشراكة المدنية بين المواطنين اليهود والعرب في إسرائيل ما زالت طويلة!



الفلسطينيون في إسرائيل، تمييز بنيوي من جانب الدولة.

بالإضافة إلى ذلك، هناك هيئات محددة ينطبق عليها قانونياً واجب التمثيل الملائم. ويشمل مصطلح «الاتحادات العامة» هيئات مثل مؤسسة التأمين الوطني، وسلطة الأوراق النقدية، وسلطة الآثار، والسلطات لتطوير الجليل والنقب والقدس، والسلطة لتأهيل السجون وغيرها. كذلك هناك هيئات أخرى ورد ذكرها في القانون، ومن ضمنها مجلس المتاحف، مجلس البث بالكوابل والأقمار الصناعية، مجلس سلطة المياه، سلطة الكهرباء، المجلس القطري للتخطيط والبناء، مجلس إدارة ومجلس أمناء بنك إسرائيل، وغير ذلك من المجالس والسلطات.

وتقع مسؤولية ضمان التمثيل الملائم في هذه الهيئات على عاتق الجهة الموصية بال تعيين وعلى عاتق الجهة ذاتها القائمة بالتعيين. بالإضافة إلى ذلك، من المفترض أيضاً بلجنة فحص التعيينات (وفي مثل هذه الهيئات والاتحادات العامة) أن تبدي وجهة نظرها بشأن واجب التمثيل الملائم، وهي مخولة برفض أو إرجاء تعيين إذا ما وجدت أنه لم تتخذ الخطوات اللازمة لتنفيذ هذا الواجب. من ناحية عملية فإن واجب التمثيل الملائم للسكان العرب غير مطبق حالياً في الكثير من هذه الهيئات. وفي جزء منها، مثل مجلس الرقابة على أفلام السينما والهيئة العامة لسلطة الكهرباء، لا يوجد نهائياً تمثيل للسكان العرب، فيما يوجد في هيئات أخرى عضو عربي واحد، كما هو الحال مثلاً في مجلس البث بالكوابل والأقمار الصناعية (عضو عربي واحد من بين عشرة أعضاء) والذي من ضمن مهامه تقديم المشورة للوزير المعني ووضع السياسة في مواضيع مثل نوعية البث والبرامج ومضمونها، ومجلس المتاحف (عضو عربي واحد من بين سشرين عضواً)، والمجلس الوطني للرياضة، الذي يحدد معايير دعم الرياضة ويقدم المشورة للوزير فيما يتعلق بسياسة الوزارة ومن ضمن ذلك موضوع مكافحة العنصرية.

وفي المجلس القطري للتخطيط والبناء - وهو هيئة تلعب دوراً مهماً في وضع وإقرار سياسة التخطيط القطرية لدولة إسرائيل - يوجد عضوان عربيان فقط من أصل ٣٦ عضواً، وكلاهما ممثلان لسلطات محلية. وفي مجلس دائرة أراضي إسرائيل، الذي يعتبر هيئة ذات أهمية قصوى، ويتولى إدارة سياسة الأراضي وتوزيعها، أدى استمرار إقصاء العرب والنساء وحرمانهم من أي تمثيل في المجلس، إلى تقديم التماس آخر للمحكمة الإسرائيلية العليا في العام ٢٠١٠، ما مهد الطريق لضمة عدد من النساء، غير أن تمثيل العرب ظل مغيباً عن أية وظائف رفيعة في المجلس، على الرغم من إجراء تعديلات للقانون يلزم بتعيين ممثل عربي (واحد فقط) من طرف وزارة المساواة الاجتماعية.

تلخيص

إن الطريق للمساواة والشراكة المدنية بين المواطنين اليهود والعرب في إسرائيل لا تمر فقط عبر تخصيص الموارد، وإنما أيضاً عبر دمج السكان العرب في مراكز اتخاذ القرارات. وتبين صورة الوضع أن الطريق ما زالت طويلة لتحقيق هذا الهدف. مع ذلك، يبدو أنه يمكن من خلال زيادة الوعي بأهمية الدمج، وبمساعدة تبني خطوات فعالة، تغيير الوضع القائم على هذا الصعيد. فالدول الأخرى التي عملت على دمج الأقليات في جهاز الدولة، كرسخت وبذلت جهوداً كبيرة لدمج أبناء هذه الأقليات في سلك كبار الموظفين بالذات. وقد فعلت ذلك انطلاقاً من الإقرار بأهمية الدمج في مراكز القوة، وذلك نظراً لما ينطوي عليه الأمر من مساهمة مهمة في كسر السقف الزجاجي وتحقيق مساواة واسعة أكثر في الفرص في القطاع العام.

ويشير تحليل معطيات أخرى لديوان الموظفين إلى أن العرب يشكلون في وزارات الحكومة والوحدات المخولة (مع استثناء جهاز الصحة) حوالي ٣٪ من الكادر الرفع وحوالي ٥٪ من الكادر المتوسط. وثمة وزارات حكومية كثيرة لا وجود نهائياً لموظفين عرباً ضمن الكادر الرفع فيها. ومن بين هذه الوزارات، العلوم والتكنولوجيا، الثقافة والرياضة، و مكتب رئيس الحكومة، ووزارة البناء والسكان، ووزارة الطاقة والمياه، وديوان الموظفين في الدولة، ووزارات المواصلات والمخارجية والتعليم والعمل وسلطة الضرائب وغيرها. ومع ذلك يمكن الإشارة إلى بوادر تغيير في عدد من الوزارات الأخرى كوزارتي المالية والعدل، والتي عين فيها خلال الفترة الأخيرة عدد من المستخدمين العرب في وظائف رفيعة تؤثر على رسم السياسة.

تمثيل السكان العرب في الشركات الحكومية

ينص البند ١١٨ (١) من قانون الشركات الحكومية منذ العام ٢٠٠٠ على وجوب إعطاء تمثيل ملائم للسكان العرب في تركيبة مجلس إدارة أية شركة حكومية، على أن يتم لاحقاً لتحقيق هذا الهدف تعيين مديرين عرب طالما كان ذلك ممكناً. ويشير توجيه المستشار القانوني للحكومة في شأن التمثيل الملائم لقطاعات معينة، إلى أن هذا التوجيه «يهدف إلى تحقيق نتيجة كان من الجدير السعي إليها في هذه الهيئات وسواها استناداً لمبادئ أساس المساواة والفرص حتى لو لم يكرس هذا الأمر في تشريع قانوني للكينست». ويشار هنا إلى أن تعليمات البند ١٥٠ من القانون، والذي يكفل تمثيلاً ملائماً للدروز والمهاجرين من أثيوبيا في صفوف مستخدمي الشركات الحكومية، لم تطبق على السكان العرب، وهو ما تدل عليه المعطيات بوضوح. ففي العام ٢٠١٥ بلغت نسبة المواطنين العرب العاملين في الشركات الحكومية ١٣,٥٪ فقط. ويبين مراقب الدولة في تقريره للعام ٢٠١٥ حول موضوع «جهود الدولة لتشجيع دمج السكان العرب في التشغيل»، أنه من بين الشركات الحكومية العشر الكبرى، لم يجر في سبع منها تشغيل أي موظف عربي كبير على الإطلاق، فيما عمل في كل شركة من الشركات الحكومية الثلاث الباقية، موظف عربي كبير واحد. وأكد مراقب الدولة أنه وعلى الرغم من أن واجب التمثيل الملائم للسكان العرب (باستثناء الدروز) غير منصوص عليه في القانون، إلا أن المعطيات تظهر صورة وضع قاسية بشكل خاص، لا تستقيم مع مبدأ المساواة، ومن الجدير العمل على حل هذه المشكلة في أسرع وقت». كذلك، على الرغم من عدم وجود واجب صريح في القانون، فقد طلبت سلطة الشركات الحكومية من هذه الشركات إعداد وعرض خطط لدمج العرب والعمل من أجل أن تكون ما نسبته ١٠٪ من مستخدمي الشركات الحكومية الكبرى من أبناء المجتمع العربي في إسرائيل بحلول العام ٢٠٢٠.

تمثيل العرب في الاتحادات العامة والهيئات القانونية

تعمل في دولة إسرائيل أنواع مختلفة من الهيئات العامة، مثل المجالس الإدارية ولجان عامة مختلفة، تلعب دوراً مهماً في رسم السياسات في شتى المجالات. في الوقت ذاته ليست هناك تعليمات صريحة في القانون تلزم بإعطاء تمثيل ملائم للسكان العرب في هذه الهيئات العامة، وعلى الرغم من ذلك فقد أكدت المحكمة الإسرائيلية العليا على وجوب الإقرار بواجب التمثيل الملائم للمواطنين العرب في الهيئات العامة استناداً إلى مبدأ المساواة (أصدرت المحكمة قرار حكم في هذا الصدد في نطاق التماس يتعلق بدائرة أراضي إسرائيل).

المستخدمين العرب في جهاز الدولة كانت مئزرة، ففي العام ٢٠١٦ أنجز الهدف العام. وبحسب معطيات ديوان الموظفين، فإن حوالي ١٠٪ من العاملين في جهاز الدولة هم حالياً من الموظفين العرب أو الدروز، وهو ما يعتبر بلا شك إنجازاً لافتاً، يدل على أن تحديد أهداف ملزمة من شأنه أن يحدث تغييراً حقيقياً. غير أنه يدل أيضاً على قيود السياسة التي جرى تبنيها، والتي لم تتفحص بصورة كافية الحاجة إلى القيام بجهد فعال لكسر السقف الزجاجي وتحقيق الأغراض والغايات والمشاركتية لعملية الدمج. ففي الكثير من الوزارات والوحدات الحكومية المكلفة بوضع ورسم السياسات، لم يطرا تغيير ملموس في السنوات الأخيرة، إذ ما زالت نسبة العرب في جزء منها هزيلة. ووفقاً لتقرير ديوان الموظفين المتعلق بالمراقبة، فمن بين ١٤ وزارة ووحدة وصلت في تشرين الأول ٢٠١٦ إلى تحقيق الهدف الحكومي المتمثل برفع نسبة الموظفين العرب فيها إلى ١٠٪، كانت هناك ثلاث وزارات فقط عدا عن جهاز الصحة: وزارة الداخلية (التي تعمل غالبية موظفيها في قسم الطوائف الدينية، الذي يزود خدمات دينية لمواطنين من غير اليهود)، ووزارة التعاون الإقليمي (والتي تعتبر مثلاً غير مألوف لوزارة صغيرة جداً يشكل الموظفون العرب حوالي ثلث العاملين فيها)، ووزارة العمل والرفاه الاجتماعي، ولكن عند تحليل المعطيات بدون جهاز الصحة، يتضح أن نسبة المستخدمين العرب في وزارات الحكومة والوحدات المخولة - وهي مراكز اتخاذ القرارات المركزية في القطاع العام - ما زالت حوالي ٧٪ فقط، ما يشكل زيادة متواضعة للغاية عن العام ٢٠٠٤ الذي بلغت فيه هذه النسبة ٤,٥٣٪.

حتى في جهاز الصحة الذي تحقق فيه دمج ملموس، نجد أنه لم يتحقق بعد تمثيل ملائم في مراكز اتخاذ القرارات. صحيح أن عدد الأطباء والممرضين والممرضات العرب والدروز في ازدياد مستمر، وهناك مديران عربيان لمستشفين حكوميين، ولكن نسبة العرب في هيئة إدارة وزارة الصحة في القدس، وهو المكان الذي تتركز فيه السياسة الصحية للدولة، ما زالت ضئيلة (حوالي ٢,٧٨٪ فقط). وتعتبر وزارة العدل أيضاً مثلاً لوزارة حكومية مركزية تبذل جهوداً ملموسة في السنوات الأخيرة لدفع واعطاء تمثيل ملائم لمختلف المجموعات السكانية ومن ضمن ذلك السكان العرب. وهي تقوم بذلك عن طريق الدمج بين خطوات تمثيل فعالة وتعزيز ثقة جمهور المرشحين بإمكانية استيعابهم في الوزارة، ومواءمة إجراءات التجنيد، وإعطاء شفافية للوضع في مختلف وحدات وأقسام الوزارة، عن طريق إعداد تقارير سنوية شاملة. وقد أثمرت هذه الخطوة عن نتائج طيبة ولملوسة (سجلت زيادة بحوالي ٣٪ في عدد الموظفين العرب في الوزارة خلال السنوات الأخيرة) كما ساهمت بصورة ملموسة في زيادة نسبة العرب المتنافسة على العطاءات الاعتيادية والفائزين فيها.

إقصاء السكان العرب من الوظائف العليا في جهاز موظفي الدولة

تجد سياسة الدمج الحالية، التي لا تعالج بصورة كافية التمثيل الهزيل في مستويات اتخاذ القرارات، انعكاساً لها أيضاً في الإقصاء الفعلي للسكان العرب في الوظائف العليا. ووفقاً لمعطيات ديوان الموظفين التي عرضت مؤخراً في الكينست، فإن العرب يشكلون حالياً ٣,٢٪ فقط من الطاقم (الكادر الرفع في جهاز الدولة برمته (درجات) ٤٤ وما فوق) و٥,٣٪ من الكادر المتوسط (الدرجات المتوسطة العليا ٤٢-٤٣، والتي يجري ترقية الموظفين منها إلى الكادر الرفع)، و١٢,٩٪ من كادر الدرجات المتوسطة الدنيا، و٧,٤٪ من كادر الدرجات المنخفضة جداً.

في إقصاء السكان العرب من المستويات العليا للموظائف في جهاز الدولة والوزارات والدوائر الحكومية التي ترسم السياسات. ويجدر التأكيد في هذه السياقات، أن الأغراض المشاركةية، لا تعني، في كل ما يتعلق بالموظفين في جهاز الدولة - خلافاً للأطر والهيئات العامة المختلفة التي ربما من الجدير فيها ضمان تمثيل صريح لمجموعات محددة - بأنه يتعين على الموظفين العموميين مهني ونزيه، يعمل فيه سائر المستخدمين من أجل تحقيق مصلحة الجمهور برمته، هو مكتسب مركزي في الديمقراطية، ولا يجوز تحويله إلى حلبة صراعات وتنافس بين مجموعات وذوي مصالح مختلفين. غير أن تضمين البعد الاجتماعي للأقلية في عملية صنع وإقرار السياسة، يعتبر في مجتمع مشردم ومنقسم كما في دولة إسرائيل، أمراً حيويًا بغية إتاحة المجال أمام بلورة رؤية واسعة ومتضمنة لمصطلح «مصلحة الجمهور»، المنطلق هنا هو أن الأفراد الذين ينتمون إلى مجموعة أقلية يحتفظون جميعاً بنفس القيم أو المواقف، حتى لو لم يسعوا إلى دفع مصالح خاصة محددة، بل أن الحياة في حد ذاتها في مجتمع كجزء من أقلية مهمشة، تؤثر عليها أجهزة السياسة بصورة مختلفة. تنسب الإنسان زاوية رؤية ذات صلة، تتطلب وتفرض حضوره حول المائدة. وتكتسب هذه الأمور أهمية شديدة في حالة الأقلية العربية في دولة إسرائيل، وذلك في ضوء مكانتها كأقلية قومية ثابتة في دولة تُعرّف نفسها بناء على قومية الأغلبية. بالإضافة إلى ذلك فإن الأقلية العربية، وخلافاً لمجموعات أخرى في المجتمع، تعاني من إقصاء مستمر من السياسة الاحتفائية، ومن هنا فهي تواجه صعوبة في ترجمة تمثيلها في الكينست إلى قوة سياسية وإلى رافعة للدفاع عن حقوقها.

تمثيل السكان العرب في جهاز الدولة: خلفية عامة

قررت الحكومة الإسرائيلية في العام ١٩٩٣ إطلاق حملة لدمج المواطنين العرب والدروز في جهاز الدولة. وقد سجل في الفترة بين عامي ١٩٩٢-٢٠٠٠ ارتفاع في نسبة تمثيل هؤلاء من ٢٪ إلى حوالي ٥٪. وفي العام ٢٠٠٠ جرى تعديل البند ١٠ (١) من قانون جهاز الدولة (التعيينات) لينص على واجب دستوري بإعطاء تمثيل ملائم لـ «أبناء السكان العرب ومن ضمنهم الدروز والشركس» في سائر المستويات والمجالات والدوائر والوحدات المخولة في جهاز الدولة.

وبموجب القانون فإن الحكومة ملزمة بالعمل على دفع تمثيل ملائم بناء على أهداف تحددها وفقاً لتوصيات مأمور جهاز الدولة، وانطلاقاً من الإقرار بواقع أن الكثير من الوظائف في جهاز الدولة غير مشغولة بواسطة عطاءات تنافسية، فقد نص البند ١٠ (ج) على سريان واجب التمثيل الملزم على جميع طرف القبول للعمل والتقدم فيه، ومن ضمن ذلك التشغيل دون عطاء والتعيين الفعلي، ويتعين على كل وزارة ووحدة مخولة تقديم تقرير سنوي فيما يتعلق بتنفيذ تعليمات البند القانوني، كما يتعين على المأمور تقديم تقرير سنوي للحكومة وللجنة الدستور والقانون والقضاء التابعة للكينست، يتضمن تفصيلاً للإجراءات المتخذة ومعطيات بشأن التمثيل الملائم فعلياً، وقد جرى مؤخرًا تعديل القانون بغية تطبيقه على مجموعات أخرى (اليشميل المهاجرين والحريديم، إضافة لمجموعات شملها من قبل ومنها العرب والنساء).

وقد اتخذت مرور السنوات قرارات حكومية مختلفة من أجل تنفيذ البند، وحددت الحكومة هدفاً في تشرين الثاني ٢٠٠٧ يقضي بتشغيل نسبة لا تقل عن ١٠٪ من المواطنين العرب والدروز والشركس في جهاز الدولة بأكمله، وذلك حتى العام ٢٠١٢. وحدد قرار حكومي أجز في العام ٢٠٠٩ ترتيبات محدثة لتخصيص وظائف للسكان العرب، كما تبنت الحكومة توصية لجنة وزارية بتقديم مساعدة في أجرة السكن وبدل مواصلات للمستخدمين العرب الذين يتقلون مكان سكنهم من أعقاب استيعابهم للعمل في جهاز الدولة. كما وأقرت فيما بعد خطة حكومية للتسويق والدعاية فيما يتعلق بموضوع التمثيل الملائم للسكان العرب. وفي العام ٢٠١٢، والذي كانت فيه نسبة المستخدمين العرب في جهاز الدولة تصل إلى ٧,٧٨٪ فقط، نشر ديوان الموظفين إجراء تحديد وظائف يلزم بتخصيص حوالي ٣٠٪ من الوظائف الجديدة والوظائف المطروحة لعطاء علني، للسكان العرب. وقد طبق هذا الإجراء، ابتداء من شهر آب ٢٠١٤، على مجموعات تمثيل أخرى أيضاً، حيث باتت حالياً (كوتة) الوظائف المحددة لهذا الغرض (٣٠ بالمئة) موزعة بين السكان العرب والمهاجرين من أثيوبيا وأشخاص من ذوي الإعاقات. ووفقاً لآخر تقرير متابعة صادر عن ديوان الموظفين، فقد جرى في العام ٢٠١٥ تخصيص ١٥٩ وظيفة للسكان العرب (حوالي ٣٪ من مجموع العطاءات الداخلية والعلنية التي نشرت في العام ذاته)، غالبيتها الساحقة لمستويات ابتدائية والمستويات المتوسطة الدنيا.

تمثيل متدن في الوزارات والدوائر الحكومية

لم تطبق جميع قرارات الحكومة المتعلقة بهذا الموضوع بأكملها، غير أن الجهود الرامية لزيادة نسبة

تعريف- هنا ترجمة لأبرز مقاطع تقرير جديد صادر عن «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» (القدس) حول موضوع دمج السكان العرب وتمثيلهم في مراكز اتخاذ القرارات المتعلقة بالقطاع العام في إسرائيل. وظهر هذا التقرير في العدد الأخير من مجلة «برلمانت» (برلمان) الإلكترونية الصادرة عن المعهد (عدد آب ٢٠١٧).

تهديد

تعاني الأقلية العربية في دولة إسرائيل حالياً من تمثيل هزيل جداً في مراكز اتخاذ القرارات في القطاع العام، وسط غياب جهاز بنيوي - داخلي يضمن إعطاء صوت مؤثر لها في هذه المراكز. صحيح أن القانون يلزم بإعطاء تمثيل ملائم للعرب والدروز والشركس (ومجموعات أخرى أيضاً) في «جميع المستويات والمجالات»، في جهاز الدولة، لكن من ناحية عملية، وعلى الرغم من التغييرات المهمة التي طرأت في السنوات الأخيرة، فإن تمثيل المواطنين العرب في الوظائف والمناصب العليا، أو تلك التي تؤثر على رسم السياسات، ما زال ضعيفاً ومتدنياً للغاية. بالإضافة إلى ذلك، ليست هناك سياسة عامة تكفل تمثيلاً ملائماً للسكان العرب في مختلف الهيئات والأطر العامة التي تتولى وضع السياسات وتوزيع الموارد، مثل المجالس الإدارية واللجان الحكومية المختلفة.

كذلك تعاني الأقلية العربية، إضافة إلى إقصائها من مراكز القوة في القطاع العام، من تمييز شديد في تخصيص الموارد في مجالات كثيرة ومتعددة. وقد جاء قرار الحكومة (رقم ٩٢٢) في كانون الأول ٢٠١٥، على أرضية الإقرار بـ «الأهمية الاقتصادية والاجتماعية التي تراها الحكومة في الدمج الاقتصادي لأبناء الأقليات في إسرائيل»، ثمة مصادر كثيرة تشير إلى العلاقة الوثيقة بين دفع تحقيق المساواة فعلياً، سواء بحكم القيمة الرمزية لتمثيل شتى المجموعات السكانية في هذه العملية، أو نظراً للطرق المختلفة التي يمكن من خلالها لدمج البعد الاجتماعي للأقلية أن يساهم في تحسين العملية والتأثير على نتائجها. ويبدو لنا أن أية جهود من جانب الحكومة لدمج السكان العرب في مراكز اتخاذ القرارات المتعلقة بتوزيع الموارد، تعتبر أيضاً خطوة حيوية لدفع عملية الدمج والمساواة.

ترمي سياسة دفع التمثيل الملائم لأقلية تعاني من تمييز في القطاع العام، إلى خدمة نوعين رئيسيين من الأغراض: أغراض تشغيفية هدفها دفع المساواة في الفرص في سوق العمل، وأغراض مشاركتية هدفها ضمان إشراك الأقلية في أجهزة الإدارة (الحكم) التي تدير، في الدولة الديمقراطية الحديثة، قوة سلطوية كبيرة. وتؤكد الأغراض التشغيلية على أهمية التوزيع العادل للوظائف في القطاع العام، والتي تشكل في حد ذاتها مورداً عاماً مهماً، وعلى دور الدولة في قيادة سياسة تنوع قادرة على أن تشكل نموذجاً يحتذى من جانب القطاع الخاص. أما الأغراض المشاركةية فتؤكد على الطريقة التي يساهم بها دمج أقلية مهمشة في جهاز الدولة، في دفع وتحقيق توزيع متساوٍ أكثر للقوة في المجتمع، وتوجيه رسالة مؤداها أن مصلحة الجمهور، التي يربها جهاز الحكم، تأخذ هذه الأقلية أيضاً بنظر الاعتبار.

وكما أكدت المحكمة العليا فإن «من الواجب، بناء على مبدأ المساواة، تخصيص موارد الدولة بصورة متساوية للعرب واليهود...» إن الوظائف في جهاز الدولة تعتبر أيضاً بمثابة موارد للدولة، وهي موارد مهمة بشكل خاص لأنها تنطوي على إمكانية التأثير على أمور كثيرة، ومن ضمن ذلك توزيع الموارد المالية وغيرها. إن تحقيقاً ملائماً لنوعي الأغراض يستوجب تكريس الاهتمام لمستوى أو حجم تمثيل الأقلية في المستويات العليا للجهاز البيروقراطي، إذ لا يمكن التحدث عن مساواة في الفرص في ظل وجود «السقف الزجاجي» وحصر المستخدمين المنتميين إلى الأقلية في الوظائف الصغيرة. إن وجود كوتة كبيرة من أبناء الأقلية في وظائف رفيعة يعتبر أمراً حيويًا لكسر حواجز الوعي التي تجعل من الصعب أحياناً على مرشحين محتملين رؤية مستقبلهم المهني في جهاز الدولة.

أما دفع الأغراض المشاركةية فيستوجب، بالإضافة إلى ذلك، تفحصاً ملموساً للأماكن التي تتخذ فيها القرارات العامة، وتقديمها لجهود الدمج بناء على درجة أو حجم تمثيل الأقلية في هذه الأماكن. وينبغي في هذا السياق التمييز بين وظائف اعتيادية - مهما تكن رفيعة من ناحية مهنية - ووظائف لها تأثير ملموس على سلم الأولويات في المجتمع. كذلك فهو يستوجب النظر إلى ما يتعدى الوظائف في جهاز الدولة، إلى سائر الهيئات واللجان العامة التي تتولى وضع السياسة وتوزيع الموارد. غير أن تحقيق أغراض المشاركة يستوجب أيضاً التركيز بشكل خاص على تلك المحاور التي تتخذ فيها قرارات واختيارات مركزية.

وكان تقرير أعدته لجنة تحقيق برلمانية في العام ٢٠٠٩ قد أكد أيضاً على ضرورة التمييز بين البعد الكمي للتمثيل الملائم وبين البعد الجوهري لهذا التمثيل، وأوصى بتعيين نائب مدير عام عربي في كل وزارة. كذلك أكدت «لجنة أور» (٢٠٠٠) على الإشكالية الكامنة

الحريديم الإسرائيليون بين التقاليد والحداثة وتراجع «مجتمع الدارسين»



مظاهرة للحريديم تدعو لعصيان مندي ضد تجنيدهم للجيش الإسرائيلي.

في الجمهور الصهيوني الديني، الذين دعوا إلى تقليص دعم الدولة للمؤسسات الحريدية ودفع الحريديم بالإكراه أو بواسطة استخدام رافعات ضغط أخرى، إلى التجنّد للجيش، ومن البهجة الأخرى، بدأت تتطور داخل المجتمع الحريدي شريحة من الشبان الذي يسعون إلى رفع مستوى حياتهم أو المستوى التعليمي لأولادهم. فقد أخذ الفقر يزعج الكثيرين، ومنظومة المؤسسات الخيرية المتشعبة في المجتمع الحريدي لم تتمكن من الصمود أمام الأعباء. إضافة إلى ذلك، فإنه داخل البيشيفوت أيضاً تزايدت أعداد الطلاب الذين تدمروا من تعلم التوراة.

عندما كان المجتمع الحريدي مغيراً والتوجه إلى الدراسة في البيشيفاه كان طوعياً، كان بالإمكان الاعتقاد أن الكثيرين من الطلاب ملأثمون لهذا النوع من الدراسة. لكن كلما كبر المجتمع الحريدي والتوجه إلى البيشيفاه، وبعد ذلك إلى الكوليل، أصبح نمط حياة جاهراً مسبقاً، ارتفع في موازاة ذلك أيضاً عدد الطلاب الذين لا يبذلون اهتماماً بدراسة الغمرا ويبحثون عن أمور أخرى تثير اهتمامهم، وحاول جهاز التعليم الحريدي، ضمن الحدود المحافظة الملزم بها، توفير رد على هذه المشاكل، لكنه حقق نجاحاً في حالات قليلة فقط منع فيها تزايد أعداد الشبان الراغبين بالابتعاد عن المؤسسات التعليمية الدينية.

ويبدو أن للانترنت عموماً، والانترنت الحريدي خصوصاً، دوراً مركزياً وبالغ الأهمية في هذا التحول، وهذه القضية تطرح تساؤلات حيال نظرية ما إذا كان "مجتمع الدارسين" سيستمر في تفسير المبدأ الذي ينظم المجتمع الحريدي في المستقبل أم أن هذا المجتمع سيتجه نحو بناء وجه جديد له.

وكان الباحث الإسرائيلي الأبرز في موضوع المجتمع الحريدي، البروفسور مناهيم فريدمان، الذي وضع نظرية "مجتمع الدارسين"، قد توقع أن هذا المجتمع سيتفكك في نهاية الأمر بسبب الضغط الاقتصادي والضغط الجماهيري من جانب أوساط أخرى في المجتمع الإسرائيلي سترفض دعم الحريديم، إلا أن جزءاً صغيراً من التحولات التي تمر على المجتمع الحريدي مصدرها في هذه الضغوط.

من الجهة الأخرى، فإن مجتمعات حريدية في الولايات المتحدة ودول أخرى لم تتطور باتجاه "مجتمع الدارسين"، ورغم ذلك حافظت هذه المجتمعات على هويتها الحريدية. وهذا الحال كان سائداً في المجتمع الحريدي في إسرائيل قبل ستينيات القرن الماضي، وفي حال استمرار التحولات الحالية فإنه ليس واضحاً ما إذا كان الحريديم الإسرائيليين سيحافظون على هذا المجتمع ضمن حدوده الاجتماعية الحالية أم أنه سينظم نفسه حول مثل أخرى أقل صرامة.

المركزية، وربما الأرفع، في اليهودية. لذلك ليس مستغرباً أنه تم التشديد بشكل كبير على تعلم التوراة في المراكز اليهودية الكبرى التي تطورت في القرون الوسطى، وطلاب هذه المراكز الذين برزوا أكثر من غيرهم تمتعوا بسلطة كبيرة ومكانة مرموقة في مجتمعهم.

إلى جانب هذه القيمة التقليدية لتعلم التوراة، ثمة أهمية اجتماعية خاصة لها في العصر الحديث، في أعقاب "أزمة الحداثة": إذ أصبحت المؤسسات التوراتية العامل الذي يسعى من حوله المرءون الحريديم إلى بناء الالتزام بقيم المجتمع الحريدي ونمط حياته والانفصال قدر الإمكان عن قيم المجتمع العلماني المحيط به ونمط حياته، ولم ينجح الحريديم في تحقيق نجاح في هذه الناحية في أوروبا الشرقية وقبل المحرقة، لكنهم نجحوا بالانفصال عن المجتمع العلماني في العقود الأولى التي أعقبت قيام إسرائيل، بينما تراجع ذلك كثيراً في الفترة الحالية.

إضافة إلى ذلك، فإن الإغناء من الخدمة العسكرية الإلزامية لطلاب البيشيفوت، الذين يوصفون بأن "توراتهم حرفتهم"، جعل الكثير من الحريديم الذين لم يرغبوا بالتجنّد للجيش بالبقاء في "خيمة التوراة" إلى حين يتجاوزون سن التجنّد أو اضطروا إلى الخروج إلى العمل من أجل تزويج أولادهم. لقد أصبح "مجتمع الدارسين" ميزة بارزة للحريديم الإسرائيليين. ويبدو أن استكمال هذا التحول، الذي بدأ في الستينيات، تم في الثمانينيات، ومنذئذ وحتى اليوم يتعلم الرجل الحريدي العادي التوراة حتى سن أربعين عاماً، وأحياناً أكثر من ذلك أيضاً، ويتلقى في المقابل منحة مالية متواضعة من الكوليل، بينما إعالة العائلة ملقى بالأساس على كاهل الزوجة، وتشارك الدولة من خلال تمويل الكوليل وأيضاً من خلال مخصصات تدفعها مؤسسة التأمين الوطني ومخصصات أخرى مثل ميزانيات للمؤسسات التعليمية، كذلك يتبرع آثرياً يهود من أنحاء العالم لمؤسسات التعليم الحريدية.

من جهة ثانية، فإن نمو المؤسسات التوراتية في إسرائيل، التي أقامها الحريديم بالأساس، حولت إسرائيل إلى مركز توراتي كبير وهام، فهناك جمهور كبير يتعلم التوراة، وعدد كبير يدرسون التوراة، كما أن "الإنتاج التوراتي المدون" في نمو متزايد، ورغم العزلة التي فرضها المجتمع الحريدي على نفسه، إلا أن هذا الازدهار في تعلم التوراة هو أحد العوامل التي أثّرت بشكل غير مباشر على تزايد تدريسي التوراة في المجتمع الإسرائيلي غير الحريدي.

إلا أن التزايد الكبير في حجم "مجتمع الدارسين" دفعه في العقود الأخيرة إلى أزمة، فمن جهة، تصاعدت الضغوط على أجزاء مختلفة في الجمهور العلماني وحتى

بعد دمار مراكز اليهود والحريديم في أوروبا، بقيت الولايات المتحدة ومن ثم إسرائيل بعد قيامها بمثابة المراكزين الكبيرين الوحيدين لتعلم التوراة، وهذان المركزان لم يكونا بارزين قبل المحرقة التي ارتكبها النازيون، وتطورت في هذين البلدين مراكز هامة لتعلم التوراة وكذلك لليهود الحريديم، لكن كلا المركزين، الإسرائيلي والأميريكي، كانا مختلفين عن بعضهما: إذ يدرس في مؤسسات تعلم التوراة في الولايات المتحدة طلاب حتى سن الزواج أو بعد الزواج بسنوات قليلة، وقلة من الحريديم فقط درسوا في هذه المؤسسات لفترة أطول بعد الزواج، في المقابل، تطورت في إسرائيل مؤسسة الـ"كوليل"، التي يدرس فيها الحريديم الرجال المترزوجون. وهكذا، تطورت في السنوات الأولى بعد قيام إسرائيل ظاهرة فريدة من نوعها، وصفها علماء الاجتماع الإسرائيليون بـ"مجتمع الدارسين".

وقد خلق "مجتمع الدارسين" نظاماً جديداً، فعند خمسينيات القرن الماضي، وبالأساس منذ الستينيات، طوبل الرجل الحريدي بالتنازل عن حرية الاختيار في تحديد مستقبله والدراسة، التي تمنحه تأهيلاً مهنياً وبإيا لكسب الرزق، وبدلاً من ذلك التوجه إلى الدراسة من خلال ما يوصف بأنه "عمل التوراة"، وطولبت المرأة الحريدية بالتنازل عن قيام زوجها بالعمل وعن مستوى حياة معقول، وبأن تتوجه في إلى العمل من أجل إعالة زوجها الذي يستمر في دراسته بعد زواجه أيضاً، كذلك طوبل ذوو الأزواج الحريديم الشبان بأن يتفهموا الظروف الجيدة، وأن يدعموا أبناءهم من الناحية الاقتصادية، ونتج عن ذلك أن العائلة كلها اضطرت إلى الاكتفاء بمستوى معيشة متدن أكثر بكثير من المعدل العام في إسرائيل، كما طولبت الدولة بأن تساهم من خلال تحرير أبناء البيشيفوت من الخدمة العسكرية الإلزامية، الأمر الذي شكل محفزاً آخر للشبان الحريديم على البقاء في "عالم التوراة"، وبعد ذلك طالب الحريديم بميزانيات.

ودفع هذا الوضع الحريديم إلى دفع ثمن أيدولوجي، إذ لم يكن مناص أمام الحريديم، غير الصهيونيين، سوى الانضمام إلى سيرورة الدولة كي يضمنوا دعمها الاقتصادي لمؤسساتهم التي قامت من دون أساس اقتصادي، وبذلك نفساً التعلق المادي "العالم التوراة" بالمؤسسة الحاكمة العلمانية.

ويعتبر تعلم التوراة قيمة أساسية في المجتمع الحريدي، لأنه كانت دائماً قيمة بالغة الأهمية في التقاليد اليهودية المتوارثة، وبسبب المعتقدات الدينية اليهودية، فإنه منذ فترة "حازال" (اختصار لـ"حكماننا رحهم الله")، في القرن السادس قبل الميلاد، اعتبر "التلميد الخيب" أحد المثل

تجاه الصهيونية ودولة إسرائيل لأسباب دينية، ويحافظ بقدر كبير على لباس تقليدي، ومتشدد في اللباس النسائي المحتشم، ونقدي تجاه معظم القيم الثقافية العصرية وينظر بشكل إيجابي إلى العيش في مناطق سكنية منفصلة ولا يوجد فيها حضور كبير للعلمانيين والمتدينين الصهاينة.

لم يكن هناك تناقض دائم بين الحريديم والصهيونية الدينية، وبدأ الخلاف بين هذين التيارين في خمسينيات القرن الماضي، عندما حدث الشرخ الكبير في اليهودية الأرثوذكسية، ما أدى إلى انقسامها إلى تيارين مختلفين هما الصهيونية الدينية واليهودية الحريدية، وقيل هذا الانقسام كان المصطلح "حريدي" يتطابق مع المصطلح "أرثوذكسي"، ولذلك كان بإمكان شخص أن يعرف نفسه بأنه "حريدي صهيوني" من دون أن يشعر بأنه يعبر عن تناقض داخلي، لكن منذ الخمسينيات لم يعد هناك مجال لعبارة كهذه، وفي السنوات الأخيرة ظهرت عبارة "حردل" وهي اختصار لكلمتي "حريدي قومي"، لكن هذا ليس مرتبطاً بالتيار الحريدي وإنما هو وصف للمتشددين جدا داخل تيار الصهيونية الدينية.

وظهرت تسمية "حريدي" لأول مرة في نهاية القرن الثامن عشر أو بداية القرن التاسع عشر، عندما تعالت أصوات بين اليهود في العالم تدعو إلى "تصححات دينية"، ووقف ضدهم أولئك الذين طالبوا بحماية الشريعة اليهودية التقليدية، واطلقت على الذين يطالبون بتصحيحات تسمية "الإصلاحيين"، وتمت تسميتهم بالعبرية "المجددون" أو "المجددون"، بينما تمت تسمية أولئك الذين طالبوا بالحفاظ على الشريعة التقليدية "أرثوذكس"، وبالعبرية "حريديم" و"الوروعن".

الحريديم والصهيونية

انقسمت اليهودية الأرثوذكسية إلى حريديم وصهيونية دينية، لدى ظهور الحركة الصهيونية، في نهاية القرن التاسع عشر، وكان هذا انقسام داخل الجناح الذي وصف نفسه بأنه "حريدي"، واستمرت الصهيونية الدينية والمتدينون المناهضون للصهيونية، برغم الخلاف الكبير بينهما، بالانتماء إلى التيار الديني الاجتماعي نفسه داخل اليهودية، فقد تحدثوا اللغة نفسها، وسكنوا في الأحياء نفسها، وتعلموا في البيشيفوت (المعاهد الدينية) نفسها، وارتدوا اللباس نفسه، وتزوجوا من بعضهم.

وظهرت مؤشرات الانقسام والانفصال بين هذين التيارين في النصف الأول من القرن العشرين، إلا أن الانقسام المركزي حدث بعد قيام إسرائيل، وفي أعقاب ذلك برز هذان التياران كقوتين منفصلتين ليس بما يتعلق بنظرتهما إلى الصهيونية فقط، وإنما بروحهما الدينية والاجتماعية، ويات أولاد وبنات هذين التيارين مختلفين بكل ما يتعلق باللغ والأسماء، وأماكن السكن والخدمة العسكرية والمستوى التعليمي والثقافة المستهلكة، كما برز الاختلاف بينهم من حيث القيادة الدينية ومقدار الانصياع لها والمثل الدينية، وحتى في مقدار الحرص على تنفيذ الفرائض اليومية بين أبناء التيارين توقف بالكامل تقريباً.

ورغم أن تسمية "اليهودية الأرثوذكسية" بقي سارياً على التيارين الحريدي والصهيوني الديني، لكنه فرغ من مضمونه من الناحية الفعلية. على أثر ذلك أصبحت هناك معتمتان أرثوذكسيتان، الصهيونية الدينية ترى قيمة دينية عليا بالاندماج في مؤسسات وحياة الدولة والمساهمة في بنائها، والحريديم يرون قيمة عليا في بناء "عالم التوراة"، أي منظومة البيشيفوت والكوليليم (أي المعاهد الدينية للبالغين المترزوجين).

وكانت هذه عملية تحول طويلة، بدايتها في مطلع القرن العشرين، وبرزت بشكل واضح بعد قيام إسرائيل، في العام ١٩٤٨، وشكل تفكك "الجهة الدينية الموحدة"، وهي الكتلة السياسية التي وحدت المتدينيين الصهاينة والحريديم، في العام ١٩٥١، أبرز نقطة انكسار في اليهودية الأرثوذكسية كجموعة واحدة.

"مجتمع الدارسين"

ينبع تطوع الحريديم إلى تريميم "عالم التوراة" في إسرائيل، بعد تدميره في أوروبا خاصة إبان الحرب العالمية الثانية، من الإيمان الذي يعتبر أن "تعلم التوراة هو عمل وجودي بالنسبة للشعب اليهودي"، وتهدر الإشارة إلى أن تفسير الحريديم لتعلم التوراة يختلف عن الاعتقاد السائد، إذ أنهم يقصدون بتعلم التوراة دراسة الغمرا أو التلمود وتفسيراتها.

ينظر الإسرائيليون، وغيرهم أيضاً، إلى اليهود المتزمتين دينياً - الذين يعرفون بـ"الحريديم" - على أنهم كتلة واحدة، يرتدون ثياباً سوداء ولديهم المعتقدات ذاتها ولا توجد فروق بينهم. لكن هذا الوصف غير صحيح ولا يعكس الواقع، بحسب كتاب نُشر في إسرائيل، مؤخرًا، بعنوان "دليل المجتمع الحريدي - معتقدات وتيارات" من تأليف البروفسور بنيامين براون، وصدر عن دار النشر "عام عوفيد" و"المعهد الإسرائيلي للديمقراطية".

توجد في المجتمع الحريدي في إسرائيل تيارات ومجموعات وفصائل، وحتى طبيعة شخصيات، عديدة ومتنوعة جدا، كذلك فإنهم يتركزون في أماكن مختلفة وينقسمون إلى مستويات مختلفة، ولذلك، ثمة حاجة إلى خريطة من أجل رسم صورة للمجتمع الحريدي والتعرف على تفاصيله.

وتحول الحريديم من أقلية صغيرة وضعيفة وهامشية تقريباً، وكانت تنظر إليهم الأغلبية العلمانية خصوصاً على أنهم يشكلون "الأخر" الذي يساهم في بلورة الهوية اليهودية بصورة سلبية، إلى مجموعة كبيرة وقوية ذات تأثير على بلورة الهوية الإسرائيلية الجديدة، وليس التكاثر الطبيعي فقط هو سبب هذا التغيير في مكانة الحريديم، فقد بدأ حتى ستينيات القرن الماضي أن المجتمع الحريدي كان يواجه صراعاً على البقاء، بينما منذ السبعينيات بات هذا الصراع يتقدم بسرعة ويعزز قوته التعليمية والاجتماعية والسياسية. لكن التراجع المتواصل في أوضاعه الاقتصادية هو الذي يؤخر تقدم هذا المجتمع.

وتبين منذ بضعة عقود أن البنية الاجتماعية للحريديم أصبحت أقل متانة مما كان يعتقد، وبدأت تظهر تصدعات أولية، كما برزت تحولات مؤثرة في هذا المجتمع الذي كان يصور دائماً باللونين الأبيض والأسود، جعلت الجمهور الواسع في إسرائيل يطع على التعقيدات الموجودة في المجتمع الحريدي، وبدأ الحريديم يثيرون اهتمام الجمهور الإسرائيلي، ويتجلى ذلك من خلال الصحافة الإسرائيلية التي أخذت تنتشر أخبارهم بشكل يومي، وصدرت كتب، وألفت مسرحيات ونُتت مسلسلات تلفزيونية وبرامج إذاعية تمحورت حول الحريديم، الأمر الذي ساهم كثيراً في تغلغل الجمهور الحريدي إلى الوعي العام الإسرائيلي، وهناك مراسل واحد على الأقل متخصص في شؤون المجتمع الحريدي في كل واحدة من الصحف الكبرى.

وطرحت هذه الوسائل الإعلامية القضايا المتعلقة بالحريديم، وأبرزها التجنيد للجيش والاندماج في سوق العمل وإقصاء النساء والتمييز ضد اليهود الشرقيين والنهوض وغير ذلك من القضايا المرتبطة بالعلاقة بين الدين والدولة، وفي هامش هذا المشهد، جرى أيضاً تناول فضاء في هامش المجتمع الحريدي، الذي كان يعتبر أن لدى أفرادها مستوى دينياً - أخلاقياً مرتفعاً، وكلما ازداد حضور الحريديم في الأجنحة العامة، برز أكثر تنوعهم الكبير، ما بين أوساط ومجموعات وتفرعات أخرى يتميز بها هذا المجتمع.

من هو الحريدي؟

نظرت المحكمة العليا الإسرائيلية في التماس قدمه "علاله - المركز الصهيونية الدينية" ضد وزير التربية والتعليم، في العام ١٩٩٢، حول تخصيص ميزانية إلى "أنشطة ثقافية للحريديم"، بمبلغ عشرة ملايين شيكل، وطالب هذا المركز بالحصول على قسم من هذه الميزانية، وبرر طلبه بأن "الحريدي هو الشخص الورع من أقوال الرب"، وبناء على هذا التعريف فإن هذا المركز يستحق الحصول على قسم من الميزانية.

لكن المحكمة العليا ردت هذا التماس، واقرتحت تعريفاً خاصاً لها لمن هو الحريدي، في البداية، قالت المحكمة إن "حريديم" هو تعبير غير واضح، لكن من أجل أن تحسم في القضية القانونية الماثلة أمامها، وضعت المحكمة تعريفاً لفرض تطبيق قانون الميزانيات فقط، ووفقاً لتعريف المحكمة، فإن "حريديم" هم يهود يحافظون على تنفيذ الفرائض الدينية، ويتميزون بنسبدهم في أساليب التعليم وطبيعة مجتمعهم ونمط حياتهم، الذي يميزهم عن باقي اليهود المتدينين.

ويعرف اليهودي الحريدي بالأساس بحسب لباسه، الذي يشمل قميصاً أبيض تحت معطف أسود طويل ويعتمر قلنسوة سوداء، وهناك أمور أخرى تميز الحريدي، بينها أن الحريدي هو من يرى بنفسه أنه ملتزم بالشريعة اليهودية التقليدية، وملتزم تجاه الحاخامين، وخاصة تجاه حاخامي "كيار الجيل" كمفسرين مخولين للشرائح والكتب الدينية، ومن ينصاع للحاخامين الذين يوصفون بأنهم "كيار (علماء) التوراة" حتى في أمور ليس دينية، ومن يرضخ ميولاً لإجراء تغيير جوهري في نمط الحياة اليهودي، ويظهر تحفظاً وتعترف وجهة النظر الحريدية بالنظام الديمقراطي على أنه "وضع جيد في المستوى الوضعي فقط، لكنها لا توافق على اعتباره بديلاً لمنظومة القيم في الشريعة اليهودية"، وفقاً لكتاب "دليل المجتمع الحريدي: معتقدات وتيارات"، ويعني ذلك أن شرعية النظام الديمقراطي مرفوضة ليس بسبب المبادئ التي تتميز بها الديمقراطية، وإنما بسبب "تطلع النظام الديمقراطي إلى طرح منظومة قيم شاملة تسعى لأخذ مكان الشريعة اليهودية كمصدر شرعي وحيد لإدارة الحياة العامة اليهودية"، ومن الناحية العملية، يعني ذلك أن وجهة النظر الحريدية لا يمكنها الموافقة على شكل نظام يهودي لا يستند إلى التوراة.

ووفقاً للمراج التي يعتمدها الحريديم، وهي مؤلفات لحاخامين كبار، فإن وجهة النظر الحريدية مستعدة لأن تستوعب المبادئ الديمقراطية داخل خطاب الشريعة اليهودية، وذلك فقط في حال تكون المنظومة كلها مبنية على هذه الشريعة، التي تترى بأن "أوامر الرب نموذج أساسي"، لكن في حال فتحها استناد منظومة الحكم في إسرائيل على السيادة الإلهية وأخذت نفسها إلى سيادة بشرية، فإن هذه القوانين التي يتم سنّها بإجراءات تشريعية ثابتة وممأسسة تصبح "قوانين وهمية".

«اليهودية» و«الديمقراطية» مصطلحان متناقضان في نظر الحريديم!

وما زالوا يستخدمون هذه التسمية حتى اليوم في خطابهم الداخلي، وخاصة بين الأولاد الحريديم، ويرى الحريديم أن نمط حياتهم الملزم بالمعتقدات الدينية اليهودية يتعارض مع قيم الحرية، وأن نمط الحياة هذا يستلزم سلسلة طويلة من القيود على اليهودي، وذلك انطلاقاً من أن هذا الأمر يصلح للإنسان، واستوجب الدفاع عن نمط الحياة الحريدي المواجهة مع قيم الحرية، ويبرز هذا الدفاع في الفلسفة الحريدية، التي ألفها حاخامون أشكناز من الطائفة الحريدية الليتوانية بالأساس.

ويرتبط انتقاد الحريديم للحريات الشخصية بشكل مباشر بالانتقادات العامة التي يوجهونها إلى قيم الحرية، وطور الفكر الحريدي طريقتين لمواجهة قيم الحرية: الطريقة الأولى تعتبر أن الحرية الحقيقية هي الانصياع للتوراة والفرائض الدينية، وتنفي الطريقة الثانية الحرية وترى بالانصياع للتوراة والفرائض الدينية تعويضاً لها.

ويعتبر الحريديم أن استبعاد الإنسان لرغباته الآنية وغرائزه هو بمثابة عبودية، وأن نمط الحياة الحريدية، أو «الحياة التوراتية» تحرر الإنسان من العبودية العلمانية وتعيده إلى مشيئته الحقيقية.

من أجل أن تجذب نحوها جمهور المحافظين على الفرائض الدينية، من جانبهم، يبيد الحريديم الشرقيين ليونة معينة في موقفهم، لكنهم لا يتبنون بحماسة الديمقراطية كمثل أعلى، وتبنت حركة شاس، التي تمثل الحريديم الشرقيين، الديمقراطية بتحفظ، وتقول هذه الحركة في برنامجها السياسي إنها تؤمن بوجود دولة إسرائيل كدولة الشعب اليهودي، التي تستند إلى القيم الديمقراطية بموجب تورا إسرائيل، لكن ذكر كلمة «ديمقراطية» في نصوص سياسية حريدية هو أمر نادر جداً، والحزب الحريدي الأشكنازي «يهדות هتوراة»، المنافس لشاس، لا يذكر في برنامجها السياسي كلمة «ديمقراطية»، كما أن البرنامج السياسي لحزب شاس لا يذكر عبارة «يهودية وديمقراطية» ويشدد على أن الديمقراطية تخضع للتوراة.

مهاجمة قيم الحرية والمساواة

انتقد الحريديم قيم الحرية والمساواة منذ القرن التاسع عشر، عندما دخلوا في مواجهة مع حركات علمانية في أوروبا، ويعتبر الحريديم «الحرية» أنها أساس العلمانية، ويطلق الحريديم على العلمانيين تسمية «أحرار»،

ويعني ذلك أن الحريديم لا يمكنهم التماثل مبدئياً مع نظام يهودي علماني لا يقبل التوراة كمصدر رئيسي للصلاحيات، والتوجه الحريدي الآخر، هو قبول الوضع القائم، وهذا التوجه يميز تعامل التيار المركزي في اليهودية الحريدية مع وجود إسرائيل ونظامها، لكن الحريديم ينظرون إلى أنفسهم في هذه الحالة على أنهم «مرغوم»، بمعنى أنهم كانوا يفضلون نظاماً آخر، لكن لم يسألهم أحد عن رأيهم، ولذلك هم مضطرون للعمل في ظل الحكم القائم، ويبدو أن الحريديم فرحون بقبول هذه «القيود»، وكانها فرضت عليهم، وهم راضون من النظام الديمقراطي، وموقفهم هذا يمكنهم من توجيه انتقادات للنظام.

وأحد الانتقادات التي يوجهها الحريديم يتعلق بتعريف إسرائيل أنها دولة «يهودية وديمقراطية»، ويرون أن هذا التعريف ينطوي على تناقض داخلي، وكان الحاكم موسىه بار بك، وهو أحد الحاخامين المناهضين للصهيونية، قد كتب أن المصطلحين «يهودية» و«ديمقراطية» يناقضان بعضهما، وأضاف، محاولاً إقناع الحريديم بعدم زيارة حائط البراق، وذلك في العام ١٩٦٨ وبعد احتلال القدس، أن «الدولة الصهيونية لم ترغب أبداً بأن تكون دولة يهودية، لأنها زالتت عن كاهلها حمل التوراة، لكنها أرادت أن تتظاهر بأنها يهودية

البنوك الإسرائيلية تقلص نشاطها في العالم بعد خسائر وفضائح تورط في مساعدة متهرري دفع ضرائب!

بنك ليئومي تكبد غرامة ٤٠٠ مليون دولار لمساعدته متهرري ضرائب أميركان ومسؤولوه السابقون سيخضعون لتحقيقات إسرائيلية لمساعدتهم متهرري ضرائب إسرائيليون * بنكا هبوعليم ومزاحي طفاحوت أودعا ميزانيتين تحسبا لدفع غرامات للسلطات الأمريكية *البنوك الإسرائيلية ساعدت متهرري ضرائب بواسطة قانون جعل إسرائيل دفيئة لمتهرري ضرائب يهود من العالم



البنوك الاسرائيلية، دفيئات لشرعنة الفساد.

يذكر في هذا المجال أنه مع استقالة المسؤولين إياهم، تكشفتم أمر حصول بعضهم على تعويضات ومكافآت مالية أكثر مما يستحقون، وتم التوصل إلى اتفاق حل وسط، أقرته محكمة الشؤون الاقتصادية، ومن بين ما اتفق عليه، أن تعيد المديرية العامة لبنك ليئومي غاليا ماؤور ٢٦٦ مليون شيكل (ما يعادل حاليا ٧٢٢ ألف دولار) لخزينة البنك، وأن يعيد الرئيس السابق لمجلس الإدارة إيتان راف ١٧٢ مليون شيكل، ما يعادل ٤٧٢ ألف دولار، وبعد كشف قضية التحقيقات المزمع إجراؤها، ظهرت انتقادات للمماطلة في الفحص وصنود قرار التحقيقات ضد المسؤولين السابقين في بنك ليئومي، خاصة وأن الحديث يجري عن أموال الجمهور، التي يشتغل بها البنك، الذي قد يحول عبء الغرامة على أصحاب الأسهم، رغم أن من ورط البنك بها هم المسؤولون في ادارتهم للبنك.

ويقول المحلل الاقتصادي عيدو باوم، في مقال له في صحيفة "ذي ماركر"، إنه بعد ثلاث سنوات على تفجر قضية بنك ليئومي أمام السلطات الأمريكية، وبعد عامين ونصف العام على تعيين طاقم فحص لمنهج إدارة البنك، ورغم دعوى مدنية ضد مسؤولي البنك السابقين بشأن تعويضاتهم ومكافاتهم، فإن المستشار القانوني للحكومة، مندلبليت، لا يروي شيئا للجمهور العام، ولم يقل: ما هي الشبهات بالضبط؟ ومن هم المتورطون بمساعدة متهرري ضرائب، خلال فترة المديرية العامة غاليا ماؤور؟، وغيرها من الأسئلة التي لا يجيب عليها المستشار.

ويشدد باوم على أن كل ضرر سيكتبده البنك سيعود بالضرر على أصحاب الأسهم فيه، ولذا فإن الجمهور هو جزء هام من القضية ومن حقه أن يعرف ما يجري.

واكدت سلسلة من التقارير الصحافية، وحتى تقارير شبه رسمية إسرائيلية صدرت بشكل دائم على مدى السنوات الماضية، أن إسرائيل باتت "دفيئة" لمتهرري دفع الضرائب" من يهود العالم، الذين يستفيدون من قانون الاعفاء الضريبي المذكور، وتاجج الجدل الإسرائيلي حول هذا القانون، الذي لا يستفيد منه سوى بعض الأفراد مع عائلاتهم، على ضوء تقارير ومطالبات دولية من إسرائيل بوقف العمل بهذا القانون، الذي يفج حارجا أمام تبادل المعلومات المالية لمحاصرة متهرري الضرائب في العالم.

ليئومي يتورط إسرائيليا

وفي الأيام الأخيرة تبين أن كبار المسؤولين السابقين في بنك ليئومي سيخضعون لتحقيقات في وحدة الشرطة الخاصة، بأمر من المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية، بصفته المدعي العام الأعلى، في أعقاب استنتاجات وحدة خاصة في الشرطة أجرت فحسا لاحتمال أن يكون بنك ليئومي قد ساعد متهرري ضرائب إسرائيليين. وكان المستشار القانوني السابق للحكومة يهودا فاينشتاين قد شكّل في مطلع العام ٢٠١٥ لجنة خاصة لفحص احتمال أن يكون بنك ليئومي متورطا أيضا في مساعدة متهرري ضرائب إسرائيليين، في فروع البنك في الخارج، وفي الأشهر الأخيرة، طلب المستشار القانوني الحالي للحكومة إفشاء مندلبليت من سلفه فاينشتاين، أن يرأس طاقما ليبلور استنتاجات لجنة الفحص، وقد أوصى الطاقم في نهاية المطاف بإجراء تحقيق في الشرطة مع كبار مسؤولي بنك ليئومي السابقين، الذين غادروا مناصبهم خلال السنوات الثلاث الماضية تباعا.

٤٠٠ مليون دولار، فرضتها عليه السلطات الأمريكية، لتسترزه على متهرري ضرائب أميركان، في حسابات بنكية في الولايات المتحدة وأوروبا، وتم فرض الغرامة بعد مفاوضات بين البنك والسلطات الأمريكية، تجنبنا لمصدر حكم قضائي في القضية. كما دفع البنك غرامة بقيمة ١٦٦ مليون دولار، لسلطة الأوراق المالية الأمريكية، في القضية ذاتها. في حين تتواصل الاجراءات القضائية الأمريكية ضد بنكين إسرائيليين آخرين، هما بنك هبوعليم، أكبر البنوك الإسرائيلية، وبنك مزاحي طفاحوت، الذي يحل في المرتبة الرابعة من بين البنوك الإسرائيلية.

وكانت قضية بنك ليئومي قد تفجرت في نهاية العام ٢٠١٤، حينما تبين للسلطات الأمريكية أن هذا البنك وبنوكا إسرائيلية أخرى، قد تسترت على متهرري ضرائب أميركان، بين العامين ٢٠٠٢ وحتى ٢٠١٠، ويبدو أن جميعهم من الأميركيين اليهود، بفعل القانون الذي تم سنه في إسرائيل في العام ٢٠٠٣ لمدة خمس سنوات، إلا أنه تم تعديده في العام ٢٠٠٨ لعشر سنوات أخرى، وكان الهدف منه تشجيع هجرة أصحاب رأس المال اليهود إلى إسرائيل.

وحسب ما نشر في هذه الأيام، فإن السلطات الأمريكية توصلت إلى مخالفات بنك ليئومي، ضمن تحقيقات أمريكية واسعة طالت ٨٠ بنكا ينشطون في الولايات المتحدة، ولكن حتى الآن، فإن بنك ليئومي وحده الذي لوقح جنائيا، وكما يبدو بسبب حجم نشاطه في هذه القضية، كما فرضت السلطات على البنك تعيين موظف خاص مسؤول عن تطبيق فعلي لكل الأنظمة والقوانين الأميركية ذات العلاقة بالضرائب، بعد أن اعترف البنك بما وجهته له السلطات الأمريكية.

ويمنح القانون الإسرائيلي المذكور المهاجرين اليهود إلى إسرائيل، وحتى الإسرائيليين الذين هاجروا قبل سنوات وعادوا إلى إسرائيل، إعفاء من دفع الضرائب على كل نشاطهم الاقتصادي في الخارج لمدة عشر سنوات، حتى وإن كان الأمر متعلقا ببيع عقارات وأعمال في الخارج وما شابه، وهذا أحد الأنظمة التي سنتها إسرائيل في السنوات الأخيرة، بحثا عما يسمى بـ "الهجرة النوعية"، بمعنى استخدام مهاجرين يهود من ذوي الامكانيات المالية والعلمية.

وكان القانون في حينه يهدف إلى تحفيز الهجرة إلى إسرائيل، التي بدأت في تلك المرحلة بالتراجع بنسبة حادة، مقارنة مع معدلاتها التي كانت قائمة في سنوات التسعين من القرن الماضي. وكان هدف المشرع هو ضمان تأقلم المهاجرين اقتصاديا في إسرائيل، في سنوات هجرتهم الأولى، إلا أن هذا التعديل جعل كثيرين من كبار المستثمرين من يهود العالم يرون بإسرائيل "دفيئة لمتهرري دفع الضرائب".

وحسب تقارير صحافية إسرائيلية سابقة، فإن أكبر البنوك الإسرائيلية، بنك هبوعليم، يزداد تورطه، في المفاوضات التي يجريها مع وزارة العدل الأمريكية، على خلفية دوره في فتح حسابات بنكية لأميركان، متهررين من دفع الضرائب للخزينة الأمريكية. وتقول التقارير إن هبوعليم رصد مبلغ ١٨٩ مليون دولار، احتياطا لغرامات قد تفرض لاحقاً، كما أن بنك مزاحي طفاحوت رصد ميزانيته أكثر من ٤٤ مليون دولار لاحتمال ذاته. وقد تفجرت قضية القانون الإسرائيلي من جديد، في خضم التحقيقات في شبكات الفساد ضد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، إذ تبين أنه في إسرائيل التي باتت دفيئة لمتهرري الضرائب، فإن المستفيدين الأساسيين من هذا القانون، هم بضعة أفراد من الأثرياء وعائلاتهم، وأن المستفيد الأبرز منه في هذه المرحلة هو الثري أرنون ميلتشين، المتورط بشبهة الفساد ضد نتنياهو المعروفة بـ"الملف ١٠٠٠"، وقالت أبحاث إسرائيلية إن نتنياهو يمنع في السنوات الأخيرة الغاء هذا القانون، ولذا هناك من يطالب الشرطة بالتحقيق في هذا الملف أيضا.

اليمن الإسرائيلي يصعد حربه ضد حقوق الإنسان!

شاكيد تنهم المحكمة العليا بـ«تفضيل حقوق الفرد على القيم الصهيونية» وتؤكد أنه لا ينبغي للصهيونية أن تواصل طأطأة رأسها أمام حقوق الفرد والإنسان

بإمكانة دستورية؛ بفضل احتواء كل منهما على بند خاص أطلقت عليه المحكمة العليا اسم «فقرة التقييد» (أول المعج)، ونصه: «لا تنتهك الحقوق الممنوحة بحسب قانون الأساس هذا إلا من خلال قانون ينسجم مع قيم دولة إسرائيل وأعد فرض جدير وبالمقدار الذي لا يتعدى ما هو مطلوب، أو من خلال قانون يستوفي ما ذكر واستنادا إلى تفويض صريح في نصه».

لكن، خلافا لقانون أساس: حرية العمل، الذي يضمن حقا عينيا محدا (حرية اختيار المهنة ومجال العمل)، يشكل قانون أساس: كرامة الإنسان وحرية، في الواقع القانوني والقضائي الإسرائيلي، ما يمكن اعتباره «ميثاق حقوق الإنسان» غير المكتمل في دولة إسرائيل، إذ يضمن - سواء في نصه الصريح أو في التفسيرات القضائية التي أضافتها المحكمة العليا - الحقوق الأساسية الأكثر أهمية في النظام الديمقراطي، ومن بينها: الحق في الحياة، الحق في المساواة، الحق في الحرية، الحق في حرية التعبير، الحق في التظاهر، الحق في الكرامة الشخصية، الحق في حرية الحركة والتنقل، الحق في الخصوصية وغيرها.

من هنا، فإن مفهوم مصطلح «غير دستوري»، كما رسخته المحكمة العليا، هو: أي قانون يسنه الكنيست ويتعارض مع نصوص قوانين الأساس وتفسيراتها، وخاصة القانونين المشار إليهما، هو قانون غير دستوري، وهو ما يمنح المحكمة العليا صلاحية إلغاءه. وفي العام ١٩٩٤، على خلفية أزمة ائتلافية مع الأحزاب الدينية، سن الكنيست «تعديلا» لقانون أساس: حرية العمل تمثل في إدخال «فقرة تجاوز» جاءت لمنع مستوردي اللحوم من استيراد لحوم «غير ملحة»، وذلك بواسطة تمكين الكنيست من إعادة سن قانون يحظر بيع لحم الخنزير بعدما قررت المحكمة العليا إلغاءه بدعوى عدم دستوريته وتناقضه مع نص القانون الأساس، كما كان ساريا حتى ذلك القرار. وفي أعقاب ذلك التعديل، رفضت المحكمة العليا التماسا ضد القانون تقدمت به شركة كانت تعمل في مجال استيراد لحم الخنزير وتسويقه.

ومن المهم التأكيد هنا أن اليمن يواصل شن معركته هذه ومساغبه التشريعية هذه على الرغم من أن المحكمة العليا التزمت الحذر الشديد، بل المبالغ به أحيانا، في ممارسة صلاحيتها هذه، فلم تقرر - طوال السنوات الـ ٢٥ منذ سن هذين القانونين - إلغاء سوى عدد ضئيل جدا من القوانين (أو بنود في قوانين) بلغ عددها في الإجمال ١٥ قانونا فقط، بعد أن توصلت إلى الاستنتاج بعدم دستوريها، أربعة منها خلال السنتين الأخيرتين. أما الجزء الأكبر من الالتماسات التي قدمت ليها الطعن في دستورية قوانين معادية لحقوق المواطنين الفلسطينيين في البلاد، فقد رفضته المحكمة مثبتة تلك القوانين، برغم ما فيها من انتهاك فظ واعتداء صارخ على حقوقهم.

خلال السنوات الأخيرة، وبعد استمرارا طبيعيا لها ولما تحقق خلالها من إقرار لجملة من القوانين المعادية لحقوق الإنسان عموما، وحقوق الإنسان المختلف خصوصا، سواء أثنيا، قويا، دينيا، سياسيا، أو جنسيا حتى، فقد سبق لشاكيد أن قدمت، حين كانت عضو كنيست وقبل أن تصبح وزيرة، مشروع قانون أطلقت عليه اسم «قانون التغلب على محكمة العدل العليا».

وهو مشروع قانون أقرته اللجنة الوزارية لشؤون التشريع في تشرين الأول ٢٠١٤، في أعقاب قرار المحكمة العليا إلغاء «قانون المتسولين» للمرة الأولى. وقد تضمن مشروع القانون المذكور ثلاثة بنود مركزية، هي: أولا، يستطيع الكنيست إعادة سن أي قانون تقرر المحكمة العليا إلغاءه على خلفية تعارضه مع «قانون أساس: كرامة الإنسان وحرية»؛ ثانيا - من أجل سن قانون أفته المحكمة العليا، يحتاج الكنيست إلى أغلبية ٦١ عضو كنيست (فقط)؛ ثالثا - القانون الذي يجري سنه من جديد يكون ساريا المحكمة العليا لمدّة أربع سنوات ويشار في نصه، صراحة، إلى أنه يسري بالرغم من «قانون أساس: كرامة الإنسان وحرية»؛

الموافق أن العجمة اليمنية على المحكمة العليا الإسرائيلية لم تتوقف يوما، لكنها تأخذ في الفترة الأخيرة منحى أكثر «منهجية» وتصميما بكثير عما سبق، وتتخذ أبعادا ستترتب عليها آثار في غاية الخطورة على كل ما يمكن إدراجه في خانة حقوق الإنسان. والحقبة أن المحكمة العليا لا تشكل، في هذا السياق، سوى مجرد عنوان لا أكثر، بينما الهدف المقصود، حقا هو: حقوق الإنسان، ذلك أن مشروع القانون المقترح الآن يقصد، ويعني، بصورة فعلية وأساسية، تقليص صلاحية المحكمة العليا (محكمة العدل العليا)، حد إلغاءها كلياً، في مجال إلغاء قوانين يسنها الكنيست إذا ما رأت المحكمة عدم دستوريته ومنح الكنيست (أي: الأغلبية البرلمانية - السياسية فيه!)، في المقابل، القدرة القانونية والصلاحية الرسمية للدوس على أي قرار يمكن أن تتخذه المحكمة العليا (محكمة العدل العليا) في سياق حماية الحريات الشخصية وحقوق الإنسان الأساسية.

وعبارة «عدم الدستورية» هي مصطلح قضائي متداول في إسرائيل على الرغم من كونها تفتقر، حتى الآن، إلى دستور متكامل، بل تعتمد عددا من «القوانين الأساس»، يبلغ عددها الإجمالي ١٤ قانونا، تعالج غالبيتها الساحقة (١٢ قانونا) وتنظم قضايا الحكم ومؤسساته المختلفة، بينما يعالج القانونان الآخران جملة من حقوق الإنسان الأساسية، وهما: «قانون أساس: كرامة الإنسان وحرية» و«قانون أساس: حرية العمل»، وقد سنهما الكنيست في العام ١٩٩٢، وهو ما اعتبرته الأوساط الحقوقية والقضائية آنذاك «ثورة دستورية» في إسرائيل، باعتبار أن هذين القانونين، بوجه خاص، يتمتعان

الأفارقة)؛ ٢- إلغاء القانون الذي يعفي تلاميذ المدارس الدينية اليهودية الحريديم من واجب تادية الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي (وهو المعروف باسم «قانون التجنيد»); ٣- إلغاء قرار وزير الداخلية سحب تصاريح الإقامة من أربعة أعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني؛ ٤- إلغاء «قانون الميزانية العامة لسنتين» والإزام الكنيست والحكومة بالعودة إلى نهج وضع وإقرار ميزانية عامة للدولة لسنة واحدة فقط.

فقد استغلت شاكيد هذه القرارات القضائية الأخيرة لإعادة إطلاق مبادرتها المشتركة مع زعيم حزبها («البيت اليهودي»)، وزير التربية والتعليم نفتالي بينيت، والرامية إلى تقليص صلاحيات المحكمة العليا. وقبل إطلاق مبادرتها المتجددة، شنت شاكيد هجوما حادا على المحكمة العليا متهمه إياها بتفضيل حقوق الفرد على القيم الصهيونية»؛ وقالت شاكيد، في حفل لانتخاب الحامين في إسرائيل (أقيم يوم ٨/٢٩)، إن «منظومة حقوق الفرد في إسرائيل ترقى إلى درجة القدسية، لكن ليس بنزغها عن الخصوصية الإسرائيلية، وعن مهمتنا القومية وهويتنا، وعن تاريخنا، وعن تحديانا الصهيونية، وأضاف: «لا ينبغي للصهيونية أن تواصل - وأنا أعلن هنا أنها لن تواصل! - طأطأة رأسها أمام حقوق الفرد والإنسان التي يجري تفسيرها تفسيرات كونية وبصورة تنزغها عن تاريخ الكنيست وتاريخنا التشريعي كله».

وأعلن بينيت وشاكيد، في بيان خاص عبر القناة التلفزيونية الثانية في إسرائيل، أن «الرد على تجاوز المحكمة العليا صلاحياتها بشكل متكرر سيأتي بواسطة تشريع قانوني أساس جديدين»: «قانون القومية» (قانون أساس: إسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي)، الذي يجري تداوله والنظر فيه في الكنيست هذه الأيام، و«قانون أساس: التشريع» الذي «سينظم العلاقات ما بين السلطة التشريعية والسلطة القضائية، من خلال تحديد الشروط التي تتيح للمحكمة العليا إلغاء قوانين سنّها الكنيست»، موضحين أن ذلك سيتم من خلال إدخال «فقرة التجاوز» التي تمكّن الكنيست من العودة وسن قوانين ألفتها المحكمة العليا - كاملة أو بنود محددة منها - بدعوى «عدم دستوريته».

مشروع يميني قديم ومتواصل

لا يعتبر المشروع اليميني الساعي إلى محاصرة المحكمة العليا الإسرائيلية وتقييد صلاحياتها جديدا، كما أن الجهود التي تبذلها شاكيد في هذا السياق ليست جديدة في أيها، برغم أسفغلتها قرارات قضائية جديدة صدرت عن المحكمة العليا حديثاً، فهذا مسعى متجدد يشكل جزءا عضويا وأساسيا من «حزب» تشريعية متواصلة يتأثر اليمين الإسرائيلي في شها

قال تقرير موسع في صحيفة "ذي ماركر" الاقتصادية، التابعة لصحيفة "هارتس"، إن أكبر البنوك الإسرائيلية شرعت في السنوات القليلة الأخيرة، في تقليص حجم نشاطها الاقتصادي في عدد من دول العالم، وحتى أنها في بعض الحالات أوقفت عملها في دول معينة، وسبب هذا يعود إلى الخسائر التي تكبدتها البنوك، جراء الأزمات الاقتصادية في الدول المتطورة. ولكن ليس هذا فحسب، بل أيضا لأن البنوك الإسرائيلية تورطت خاصة أمام السلطات الأمريكية، في قضايا "إيواء" متهرري ضرائب أميركان، ما فرض على بنك ليئومي دفع غرامة ٤٠٠ مليون دولار، ليتكشف في هذه الأيام، أن البنك ذاته متورط في إيواء متهرري ضرائب إسرائيليين أيضا.

ويقول تقرير الصحيفة إنه حتى العام ٢٠٠٧، شهدت البنوك الإسرائيلية الكبرى ما يمكن وصفه بـ "العصر الذهبي" لنشاطها الاقتصادي في العالم، إذ كانت لبنوك الكبرى الإسرائيلية فروع في عدد من الدول المتطورة، وبشكل خاص في الولايات المتحدة الأمريكية، ووصل عدد العاملين فيها حتى ذلك العام إلى ٤ آلاف موظف. ورات البنوك الإسرائيلية أن نشاطها العالمي يزيد من نشاطها الاقتصادي، ما يزيد من مداخيلها وأرباحها.

وتذكر في هذا المجال، أنه قبل أكثر من عقد من الزمن انتقدت تقارير بنك إسرائيل المركزي البنوك الإسرائيلية، لكونها تعتمد على العملات البنكية كأساس لمداخيلها، دون الاهتمام بزيادة نشاطها الاقتصادي واستثماراتها. وفي تلك المرحلة بدأت المعركة على حجم العملات البنكية الإسرائيلية، وجرى سن قوانين، وتم فرض أنظمة من بنك إسرائيل المركزي ووزارة المالية، ما أدى إلى تقليص حجم العملات بشكل ملموس.

ويقول التقرير إنه مع اندلاع الأزمة الاقتصادية العالمية في العام ٢٠٠٨، بدأت تقلب الأمور، حتى بات النشاط الاقتصادي العالمي للبنوك الإسرائيلية يتسبب بخسائر، وابتداء من ذلك العام شرعت البنوك في تقليص نشاطها تدريجيا في العالم. وبضمن هذا أن البنكين الأكبرين هبوعليم وليئومي، الفيا مخططات كانت جاهزة لتفتح فروع ونشاطات في دول لم تكن ضمن نطاق عملها، وحسب معطيات التقرير، فإنه حتى نهاية العام الماضي ٢٠١٦، تقلص عدد الموظفين بنسبة ٣٤٪ مقارنة بما كان حتى نهاية العام ٢٠١١، وبنسبة ٤٧٪ مقارنة بما كان حتى نهاية العام ٢٠٠٧. ويات عدد موظفي البنوك الإسرائيلية في فروع الدول (عدا إسرائيل) ٢١١٥ موظفا.

ويستدل مع ما نشر، أن البنوك الإسرائيلية لم تنجح في الوصول إلى درجة المنافسة مع البنوك المحلية في كل واحدة من الدول، بمعنى أن تكون عنوانا للزائنين العاديين، وليس فقط أصحاب رأس المال والاستثمارات.

وأمر آخر كان لافتا للنظر في تقرير "ذي ماركر"، هو المناطق التي تعمل فيها البنوك في الولايات المتحدة، فينك ليئومي، صاحب النشاط الدولي الأكبر من بين البنوك الإسرائيلية، يتركز نشاطه في الولايات المتحدة في نيويورك وكاليفورنيا وفلوريدا وإيلينوي. وهذه مناطق معروفة بأنها مراكز التجمع الأكبر للأميركان اليهود، وايضا لليهود المهاجرين من إسرائيل.

البنوك الإسرائيلية تتورط في العالم

وكما ذكر، فإنه في السنوات الثلاث الأخيرة تورطت أربعة بنوك إسرائيلية من أصل خمسة، أمام سلطات الضريبة الأمريكية، بعد أن اتضح أنها تدير حسابات بنكية لمتهرري ضرائب أميركان، بمسارات بنكية بعيدة عن عين سلطات الضرائب المحلية، وأكبر المتورطين بنك ليئومي الذي تكبد غرامة ٤٠٠ مليون دولار، بينما تجرى المفاوضات مع بنك هبوعليم، أكبر البنوك الإسرائيلية، وبنك مزاحي طفاحوت الذي يحل رابعا من بين البنوك الخمسة الكبار، أما البنك الأخير، فهو هيبينليئومي هريشون، إلا أن قضيته لم تثر في الفترة الأخيرة، وليس واضحا إلى أي نقطة وصلت.

وكان بنك ليئومي قد تكبد في خريف العام الماضي ٢٠١٦، غرامة بقيمة

قال وزير المالية الإسرائيلي موشيه كلون (رئيس حزب "كولانو- كلنا") إنه يعارض مشروع قانون سيمنج الكنيست القوة لإلغاء قرارات المحكمة العليا، وأضاف كلون خلال مقابلة مع إحدى الإذاعات الإسرائيلية الإقليمية في نهاية الأسبوع الفائت، أن المحكمة العليا هي الملاذ الأخير للضعفاء وأن الأقوياء يريدون تدمير ذلك لأنها تتعارض مع نواياهم.

وكان كلون يشير إلى مبادرة من وزيرة العدل أيليت شاكيد ووزير التعليم نفتالي بينيت من حزب "البيت اليهودي" ترمي إلى تقليص صلاحيات المحكمة العليا بزعم أن هذه المحكمة "تخلق واقعا جديدا تحول فيه إلغاء القوانين التي يسنها الكنيست إلى أمر روتيني، مما يضطرننا، نحن منتخبو الجمهور، إلى التحرك السريع والحازم لإعادة التوازن الصحيح بين السلطات الثلاث - التشريعية، التنفيذية والقضائية"، بحسب ما قال الوزير بينيت.

وقبل تصريحات كلون هذه جزم البروفسور عمانوئيل غروس، أستاذ القانون في جامعة حيفا وكلية نتانيا، بأن «محاولات شاكيد سحب البساط من تحت محكمة العدل العليا تشكل خطرا جسيما على الديمقراطية في إسرائيل!» وقال غروس، في تصريحات أدلى بها إلى موقع "واي نت" الإسرائيلي، إن "أي نظام ديمقراطي متور يمنح محكمته العليا صلاحية فحص قوانينه والنظر في دستوريته، أما نحن فنستأنف على مجرد حاجتنا إلى المحكمة العليا أو إلى هيئة قضائية عليا تحمي حقوق الإنسان الفرد وتصونها. وهكذا لن نجد أي طرف أو عنوان قادر على حماية هذه الحقوق عندما تعمد السلطة الحاكمة إلى التماس بها وسلبها، مما يضعها تحت خطر دائم».

أما الكتابة الصحافية أريانا ميلاغم فكثبت بهذا الشأن: «لا أرتب في وصفها بأنها «فاشية»، لكن من تضع القيم «الكونية» بلفتها الساخرة المستهزئة، الخاصة بحقوق الإنسان في حالة تصادم جهتي مباشر مع «الصهيونية»، فلماذا تقول في الواقع إن على المحكمة أن تكون خاضعة للأيديولوجيا السائدة في مجتمع متجانس، وهو ما لم يكن أي مفكر فاشي قادرا على صياغته بطريقة أفضل مما فعلت هي».

ويعد ما قاله غروس وميلاغم نموذجين معبرين من أبرز ردات الفعل المنددة بتصريحات وخطوات وزيرة العدل الأخيرة التي تشكل حلقة أخرى جديدة في الحرب الشعواء المتواصلة التي يشنها اليمين الإسرائيلي ضد الجهاز القضائي عامة، وعلى رأسه المحكمة العليا الإسرائيلية خاصة. وهي الحرب التي تجددت في الأونة الأخيرة على خلفية عدد من القرارات القضائية التي صدرت عن هذه المحكمة مؤخرا.

وتشير في مقدمة هذه القرارات إلى مايلي: ١- وضع قيود جوهرية على «قانون المتسولين» (القانون الذي سنه الكنيست الإسرائيلي لطرده لاجئي العمل

الفجوات وممارسات التمييز ما زالت أقوى مفاصل جهاز التعليم في إسرائيل!



الفلسطينيون في إسرائيل، تمييز جوهري في قطاع التعليم.

لعام 2014، 5ر4 مليون عام 2010، وحتى ميزانية بمبلغ 6ر8 مليون شيكل تحت الوزير بينيت عام 2016، بالمقابل فإن ساعات التعليم مع رجال دين يهود في مؤسسات التعليم فوق الابتدائية خصصت لها في سنة 2013 و 2014، 2ر8 مليون شيكل بينما عام 2015 خصص 2ر2 مليون شيكل. تخصيص الميزانيات لموضوع ثقافة إسرائيل تراجع من 13ر3 مليون شيكل عام 2014 إلى 6ر8 مليون شيكل عام 2016.

صحيح أن هذا جزء ضئيل من ميزانية التعليم الضخمة التي كانت هذه السنة 52 مليار شيكل، ولكنها أرقام غير سيئة البصرة بالنسبة لمجال تعليمي محدد. إن تخصيص الخاص للميزانية يتناولها أيضا تقرير منظمة «مولد» في حزيران الماضي، وبموجبه فإن المنظمات العاملة في مجالات الهوية والثقافات اليهودية تحظى بأكبر ميزانية من وزارة التعليم. فمثلا وفقا للتقرير حولت الوزارة دعما بمبلغ 177 مليون شيكل في السنة نفسها إلى المنظمات العاملة بمجال الهوية والثقافة اليهودية، 57 مليون شيكل لمنظمات تعمل على تطوير تربوي وبرامج تعليم، 20 مليون شيكل لمنظمات تعمل في التربية الخاصة ودمج طلاب ذوي محدوديات، 10ر مليون شيكل فقط لمنظمات تعمل في العلوم والتكنولوجيا.

في كل ما يتعلق بالتعليم في أطر غير منهجية تم في فترة الوزير بينيت إضافة عشرات ملايين الشواكل للأطر المختلفة، فمثلا يتفخر مسؤولو الوزارة بإضافة 13 مليون شيكل خلال السنوات الثلاث الأخيرة لحركات الشبيبة، إضافة 26 مليون شيكل لمنظمات الشبيبة، إضافة 27 مليون شيكل لسنوات الخدمة السابقة للسكركية، وإضافة 26 مليون شيكل للكليات ما قبل الخدمة العسكرية. كما سبق الإشارة في مقال سابق في «المشهد الاسرائيلي» فإن وزير التعليم بينيت عبر عن رؤيته لجهاز التعليم الاسرائيلي وقد صاغها كالتالي: «يجب على جهاز التعليم أن يوفر الصهيونية وكذلك التفوق ويمكنه توفير خمس وحدات تعليمية في الرياضيات وكذلك تربية قيمية. القيم لا تناقض التفوق». السؤال بالطبع ليس عن ضرورة التحفيز على القيم، هذا سيوافق عليه معظم العالم، بل عن حقوى ومضمون وماهية القيم المقصود. معادلة الوزير عن الصهيونية والتفوق» سبق أن عبر عنها في أيلول 2016. ففي مؤتمر تعليمي في مدينة قيسارية لصندوق يقدم برنامج دراسات يهودية للمدارس الحكومية، اعتبر بينيت أن «التعلم عن اليهودية والتفوق في الموضوع، أهم حسب رأيه من ترتيب هرمي واضح: الصهيونية/ الأيديولوجية أولا وبعدها يأتي التعليم. وعندما انتقد البعض الوزير على توجهه رفع الوتيرة قائلا: «بالرغم من أن إسرائيل هي قوة كبرى في مجال التكنولوجيا، مصدرة للعلم والاكتراعات للعالم، لكن علينا أيضا أن نكون قوة روحية كبرى تصدر العلم الروحي للعالم، هذا هو الفصل القادم في الرؤية الصهيونية. بهذه الطريقة سنعود لتكون نورا للأمم، لأنه من مهيون ستخرج التوراة، وكلمة الله من القدس». هذا السياسي لا يمزج حين يتحدث بلغة لا يدخل بها أي أصولي في العالم، بل لديه برنامج متكامل وحدد أيضا «الفصل القادم في الرؤية الصهيونية» (صهيينة التعليم الإسرائيلي الى درجة الهوس» 2 تشرين الثاني 2016).

دولة البناء في كل بلد وبلد، وفق الاحتياجات.

أيام العطل في مركز الجدول

احتلت قضية أيام العطل السنوية وتوزيعها العناوين السنة الماضية بعد أن قررت وزارة التعليم أن تزيح عطلة المناسبة العبرية «لاغ يوم» بيوم واحد من 14 أيار الى 15 أيار، وقد كان 14 أيار عصر يوم السبت وهو ما منع من يحافظون على تقاليد قديمة السبت من الاستعداد لليلة العيد، ولكن القرار اتخذ قبل أقل من شهر على العيد وقوبل بنقد شديد لمعلمين وأهل كانوا قد وضعوا برامج مختلفة لأنفسهم.

لقد رفع النقد مسألة أيام العطل السنوية الى مركز الجدول، بعد أن كان بينيت قد وعد أن ينهت تقليص أيام العطل لمساعدة الاهالي المطالبين بإيجاد ترتيب لأولادهم حين يعطلون عن الذهاب للمؤسسات التعليمية. وقد أقيمت في الكنيست لجنة فرعية للجنة التعليم البرلمانية وتناولت موضوع العطل وقدمت توصيات بهذا الشأن. ومن توصياتها الأساسية كان تقليص 10 أيام عطلة من التقويم وبدء السنة الدراسية وفق التاريخ العبري الأول من أيلول وذلك بادعاء أن هذا سيساعد على خلق تواصل دراسي ثابت حتى مطلع (أعياد تشرين العبرية).

عارضت نقابة المعلمين هذا الاقتراح بتقليص أيام العطله لكن بينيت عاد وأكد مطلع السنة الدراسية أنه سيتوصل الى تسوية لهذا الشأن قبل «عيد الأنوار» العبري. ووفقا لما قال: «أسعى الى أنه حتى قبل عيد الأنوار القادم سنقوم بتقليص جدي لأيام العطله. لقد سالت منظمات الاهالي عن الأولوية لديهم وقالوا بشكل قاطع انه موضوع العطل» مع ذلك ربما أنه بدلا من تقليص عدد أيام العطل من الأفضل للوزير أن يوزعها بشكل مختلف. عدد أيام العطله في إسرائيل هو الأعلى بين الدول الموصوفة بـ«المتطورة» في العالم. في العام 2015 كان في المدارس الابتدائية في إسرائيل 233 يوم تعليم و142 يوم عطلة في حين أن الدولة الثانية اليابان كانت قبلنا بعدد أيام تعليمية اقل بـ 22. معدل المنظمة هو 180 يوم عطلة في السنة ومعدل الاتحاد الاوروي هو 183 في حين أن فرنسا هي في المرتبة الأولى بما لا يقل عن 203 عطلة سنويا.

تربية «محددة» على القيم!

يقوم الوزير بينيت كثيرا بتناول التربية غير المنهجية بالتربية على القيم حيث أنه في اجتماع التحضيرا الأخير قبل افتتاح السنة الدراسية خصص لذلك العديد من ألواح العرض الشفافة. وهو يتفخر بارتفاع الميزانيات المخصصة لهذه المجالات في فترته، ولكن الاستثمار المتزايد الناجم عن ذلك في الأطر والمضامين المتمحورة في الثقافة والهوية اليهودية تشير نقاشات حول موضوع تديين المدارس. تقول منظمة «ورشة المعلومات الجماهيرية»، أنه تم في فترة الوزير السابق شاي بيرون تحويل 1ر7 مليون شيكل لميزانية وزارة التعليم عام 2013 الى أطر تورانية شفافية في المدارس الابتدائية وتم عام 2014 تحويل 2ر8 مليون شيكل. ولكن عام 2015 حين دخل بينيت الى الوزارة تم تحويل 4ر4 مليون شيكل لهذا الغرض.

وهناك ميزانية إضافية تم تحويلها أيضا لتعليم مواضيع التراث وكان الارتفاع كالتالي: مليون شيكل

العلمي وبظروف اقتصادية واجتماعية صعبة وبنية تحتية خاقتة. المطالب هو سد الاحتياجات الحارقة وبناء مدارس جديدة وغرف تدريسية وغرف مراقبة وتجهيزها وفق الاحتياجات، وبناء برامج تعليمية وتربوية من اجل معالجة ظاهرة تسرب الطلاب ورفع نسبة التحصيل العلمي وفتح أطر جديدة للتعليم اللامنهجي وللشبيبة في خطر وفتح رياض اطفال لأجيال 3 و 4 سنوات لاستيعاب 5000 طفل في النقب، هم خارج أي اطار تربوي وتعليمي وكذلك في باقي المناطق.

كثافة الطلاب في الغرف التدريسية

يقوم الوزير بينيت عادة برفع راية الإصلاح المتعلق بالصف الدراسي الصغير والذي بدأ عام 2015 على أثر ما سمي «احتجاج السرددين» حين خرج أهالي الطلاب من مناطق مختلفة في البلاد وتنظمو تحت المطالب الذي كان اطلاق في السابق وبموجبه غررت التدريس في إسرائيل مكتظة جدا ولا ينتج المعلمون بتخصص الانتباه اللائق لكل طالب وأخر، ونتيجة لذلك فإن جودة الدروس تتراجع. لقد بدأ الإجراء في السنتين الأخيرتين مع إضافة نحو 1000 صف دراسي للصفوف أ و ب في المدارس في مختلف أنحاء البلاد، حيث كانت الخطة تقضي بإضافة المزيد من الصفوف في المدارس الابتدائية في البلاد في السنوات الخمس القريبة وتكلفة 450 مليون شيكل.

مع البدء بتطبيق الخطة وعد الوزير بأنه «علينا تقليص الفجوات بين طفل في نتيغوت وطفل في رعنا» وأنه سيتم تحديد حد أقصى مؤلف من 32 طالبا في الصف في المناطق الضعيفة و34 طالبا في الصف في مناطق قوية. ولكن يتضح من معطيات وزارة التعليم حول السنة الدراسية 2015-2016 المنشورة مؤخرا أن عدد الطلاب بالمعدل في المدارس في نتيغوت هو 33ر7 ورعنا 29ر9.

حالة رعنا ونتيغوت تمثل تقريبا ما يجري في بلدات أخرى وقد أعلن بينيت عن المشروع عمليا حين كان هناك عدد طلاب اقل في الصفوف في مناطق الأطراف. وهكذا يتضح من معطيات وزارة التعليم لسنة 2015-2016 أن معدل الطلاب في الصف في خمس الرعاية الضعيف هو 30ر7 مقابل 29ر7 من الخمس القوي. أي أن احتياج السرددين عمليا قاده اهالي الطبقة الوسطى وليس من البلدات في العناقد الاقتصادية الأكثر انخفاضا. مع ذلك، فإن خطة الإصلاح لم تصل بعد الى المدارس الإعدادية وهناك تسجل نسب الاكتظاظ الأكبر. في تلك السنة كان هناك بالمعدل 27ر7 طالب في المدارس الاعيادية مقابل 24ر4 في صفوف المدارس الثانوية و25ر6 في المدارس الابتدائية.

الوضع في غرف التدريس.

وأكدت لجنة متابعة قضايا التعليم العربي قبل افتتاح السنة الدراسية أن أوضاع البنية التحتية في جهاز التعليم العربي ما زالت بحاجة إلى موارد ضخمة، حيث يبلغ النقص اليوم أكثر من 5000 غرفة. ويتوجب بلورة وإقرار خطة خماسية للسنوات 2017-2021 بقرار حكومي لبناء 3500 غرفة تنقص التعليم العربي اليوم وسد احتياجات الزيادة الطبيعية المقدرة بحوالي 2000 غرفة في السنوات الخمس القادمة، والعمل على توفير أراضي

كتب هشام نفاع

بدأت في أيلول الحالي السنة الدراسية في جهاز التعليم، بمختلف مكوناته، في إسرائيل بينما يواصل «جزء» مشاكل وجدالات من سنوات سابقة. وهي بتوصيف عام تتراوح ما بين مسائل مادية متعلقة بالميزانيات وتخصيصها وشكل توزيعها، وبين رؤية تربوية وسياسية تتعلق بأميرين مركزيين: منطلق سياسة التوزيع من الناحية الطبقة بين طلاب ذوي خلفية اقتصادية ضعيفة وآخريين من طبقات أقوى اقتصاديا؛ والأمر الثاني هو القيم المركزية التي تتألف العملية التعليمية حولها.

في العام 2015 أعلن وزير التعليم نفتالي بينيت («البيت اليهودي») أنه «يتوجب علينا تقليص الفجوات بين الطفل في نتيغوت وطفل في رعنا». هذا الوزير يحب كثيرا استخدام الإعلام لغرض حفر إنجازات على حزامه - كعادة المقاتلين العسكريين - كما وصف ذلك سيفي كروفسكي، محلل في جريدة «كالكايسيت»، أو، يضيف، يحب الوزير على الأقل الإشارة الى أهداف تضمن له عناوين كبيرة في الصحف. فهو يريد أن يكون وزير التعليم في العصر الحديث والتكنولوجي «مع لمسات من التربية الدينية والتربية على القيم». سنواته في قيادة وزارة التعليم التي ليس من المؤكد أنه أرادها أصلا مع إقامة الحكومة الجديدة في أيار 2015، تتميز أكثر شيء بالمؤتمرات الصحافية والوعود بالتغييرات وبإطلاق خطط إصلاح في جهاز التعليم والاستخدام الواسع للخطط الاجتماعية على اختلافها.

فيما يلي استعراض للمحاور التي فحصتها الصحيفة ووقفات عند الوضع العيني في جهاز التعليم العربي، وهو ما لم تورد الصحيفة، وفقا لمخلص جلسة مشتركة للجنة متابعة قضايا التعليم العربي واللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية واللجنة القطرية للجان أولياء أمور الطلاب، بحثت الاستعدادات لافتتاح العام الدراسي 2017/2018.

إلى جانب الوعود التي اعتدنا سماعها من الوزير، تقول الصحيفة، يظل هناك واقع مركب أكثر وهو متعلق بالميزانيات التي تصل أحيانا لإحداث التغيير وأحيانا لا تصل، بأنظمة يصعب تغييرها أو دفعها قداما وكذلك بفجوات كثيرة من الصعب جسرهما خلال دورة وزارة واحدة أو اثنتين وهو ما سبق أن اكتشفه وزراء سابقون في وزارة التعليم. قبل افتتاح السنة الدراسية الجديدة والتي بدأت في مطلع أيلول الجاري سجلت «كالكايسيت» خمسة مواضيع صدف أن صرح بشأنها الوزير بينيت، وذلك من خلال فحص الفجوة ما بين التصريحات العلنية من قبل الوزير وكبار مسؤولي وزارته وبين ما يحدث على أرض الواقع.

فجوات الرياضيات على خلفيات الاقتصاد

تحت العنوان «معادلة الفجوات في الوحدات الخمس بالرياضيات، متفوقون جد وفجوات جديدة»، جاء أنه يمكن الحديث بكثير من النزاهة أن هذا الموضوع هو بمثابة «الطفل المدلل» للوزير وهو يكثر من التفاخر بالنتائج. وفقا لمعطيات نشرتها الوزارة يتضح أن ما يزيد عن 16 ألف طالب في صفوف الثواني عشر قد قدوموا للامتحانات في السنة الأخيرة بمستوى 5 وحدات مقابل 12ر8 ألف في السنة التي سبقتها. وهو ارتفاع بنسبة 25%. الوزير قام مؤخرا برفع الهدف الى الأعلى معلنا أنه يتوي في السنة القريبة العمل كي يتم تضمين 18 ألف طالب لامتحان التخرج لمستوى 5 وحدات تعليمية. قبل نحو سنتين، في العام الدراسي 2015-2016 كان عدد الطلاب الذين درسوا لـ 5 وحدات هو 11ر2 ألف طالب. في السنة التي سبقتها كان عدد الطلاب 9500 وقبلها 9200 طالب. أي أنه عمليا منذ السنة الدراسية 2011-2012 التي تقدم فيها 8900 طالب لامتحان 5 وحدات في الرياضيات نرى أن هذا العدد قد ضاعف نفسه تقريبا اليوم. هذا الصعود جاء بعد انخفاض بنسبة 30% في عدد الطلاب بين السنوات 2006-2014 بمعنى أن هذه الخطة الجديدة في الإجراء الصحيح ويمكن فهم أسباب احتضان الوزير لها.

لكن إلى جانب الأرقام المعلقة المشجعة يدل الغوص في أعماق معطيات وزارة التعليم على وجود فجوات هائلة بين الطلاب الذين يأتون من خلفية اجتماعية اقتصادية عالية، وبين من يأتون من خلفية منخفضة، وهذا على الرغم من انحرافات هنا وهناك. فمثلا تذل معطيات الوزارة على أنه في حين استحق 22% من الطلاب في «صفحات عدا» النجاح في 5 وحدات رياضيات وكانت النسبة في «كريات أونو» 30% من الطلاب ففي قرية القسوم في النقب كان 40% فقط من الطلاب من مستحقي ذلك وفي أوفاكيم (سكانها شريقيون يهود) 47% أي أنه صحيح أن هناك ارتفاعا مشجعا في نسبة المتقدمين لـ 5 وحدات في الرياضيات وصحيح أنه من مرة إلى أخرى هناك قصص نجاح مثيرة للانفعال في المناطق الجغرافية والاجتماعية الطرفية في البلاد، ولكن في هذه الحالة أيضا يتم تأييد وتكريس الفجوات.

لجنة متابعة التعليم تشير خصوصا الى النقب بوجود بلورة خطة شمولية ورصد الموارد والميزانيات لعلاج موضعي في كل بلد وبلد وللنهوض بالتعليم في النقب وخاصة في القرى غير المعترف بها، في المدن المختلطة وفي المجالس الاقليمية المشتركة لتلك القرى، حيث تسود أوضاع صعبة جدا تتمثل بالتدني في التحصيل

مختصون: الميزانيات التفاضلية

لم تضمن سد الفجوات بعد!

مثملا يتجسد الأمر أيضا في مسألة تقليل عدد الطلاب في الصفوف الدراسية، اهتم الوزير نفتالي بينيت وكبار مسؤولي وزارة التعليم بالإشارة المتكررة إلى أهمية تقليص الفجوات في التعليم. فنتائج امتحان بيضا الأخيرة من نهاية العام المنصرم أشارت إلى أن الفجوات بين المجموعات القوية والضعيفة هي من الأكبر عالميا والأكبر على الإطلاق في دول منظمة الدول المتطورة. وفقا لنتائج الامتحان فالخوة بين طلاب من خلفية قوية وطلاب من خلفية ضعيفة في 90 نقطة لدى المتحدثين باللغة العبرية و250 نقطة لدى المتحدثين باللغة العربية. في مجال العلوم لا يتفوق على إسرائيل سوى مالطا ولبنان وفي الرياضيات مالطا والصين. فمثلا الفجوات في فرنسا اقل بـ 4% وفي ألمانيا اقل بـ 11% وفي الدانمارك اقل بـ 20%.

يشير التحقيق الصحافي في «كالكايسيت» إلى بحث اجراه البروفسور دان بن دايف من مؤسسة «شورش» حيث يشير إلى أن الطلاب الضعفاء في إسرائيل هم أيضا الأضعف في العالم المتطور. فقد نال هؤلاء علامة 241 في امتحان بيضا الأخير مقابل 315 لدى الطلاب الهنغارين، 340 لدى الطلاب البريطانيين، و369 لدى الطلاب الضعفاء في اليابان.

كذلك فإن الطلاب الأقوياء في إسرائيل هم من الثالث الأدنى في دول المنظمة. فقد نال هؤلاء علامة 643 في امتحان بيضا الأخير اقل من النمساويين بعلامة 647 والكوريين بعلامة 700. يقول الباحث إنه بما أن هناك قطاعات كثيرة في المجتمع الإسرائيلي مثل الحريديم لا يتقدمون بالمرءة لامتحانات التقييم الدولية فإن هذه النتائج لا تعكس الواقع بشكل كامل. بكلمات أخرى لو كانت إمامنا عينة استطاع كافة لادت إلى وضع أسوأ.

لمعالجة الفجوات اعتمدت الوزارة في السنوات الثلاث الأخيرة، جزئيا، طريقة توزيع نسبي بالميزانيات على خمسة أحماس اقتصادية. وفقا لمعطيات الوزارة تم عام 2015-2016 بالمعدل استثمار 19ر9 ألف شيكل للطلاب من الخمس الأضعف مقابل 17ر9 ألف شيكل في السنة التي سبقتها و17ر2 ألف شيكل في السنة التي سبقتها. بالمقابل فإن الطلاب من الخمس الاقوى تلقى عام 2015-2016 بالمعدل 17ر4 ألف شيكل وفي السنتين السابقتين 15ر8 ألف شيكل و15ر4 ألف شيكل.

لجنة المختصين التعليمي تشير في موضوع التمويل النسبي إلى وجوب وضع خطة شمولية لسد الفوارق الكبيرة بين التعليم العربي والتعليم العبري في الساعات التعليمية والسال والبرامج ومعدل الاستثمار السنوي في الطلاب، حيث تستثمر وزارة التعليم 27 ألف شيكل بالمعدل سنويا في الطالب اليهودي في التعليم الرسمي و33 ألف شيكل في التعليم الرسمي الديني وتستثمر في الطالب العربي فقط 20 ألف شيكل.

بكلمات أخرى، لخص محلل «كالكايسيت»، هناك اتجاه بطيء لرفع الميزانيات بواسطة ساعات التعليم في المدارس ضمن العناقد الاقتصادية الاجتماعية الضعيفة ولكن مقابل خفض الميزانيات ممن ينتمون لخلفية قوية. مع هذا فإن العديد من الجهات في جهاز التعليم تؤكد أن الميزانيات المشار إليها غير كافية لتقليص الفجوات أيضا بسبب وجود جهاز تعليم نصف خاص أو كما يسمى «غير رسمي». هنا المقصود بمدارس مفتوحة، ديمقراطية، تجريبية، حريدية، ومدارس للتعليم الخاص. فهذه يمكنها توفير شروط أجور أفضل للمعلمين وبالتالي جلب معلمين أفضل من المدارس العامة.

إشكالية وخصوصية ثقافية وسياسية للعرب

الهيئات العربية المشار إليها أعلاه، والتي وضعت ملخصات الوضع التعليمي، توقفت عند قضايا عينية ومشاكل محددة لا تشغل بالقدر نفسه جهاز التعليم الاسرائيلي ومنها المتعلقة بالنقص في فرص عمل الخريجين في المجالات التعليمية والتربوية. وهي تسجل أن هناك أكثر من 12 ألف خريج/ة وأكاديمية/ة عربي معطلين عن العمل. ويستوجب الأمر بناء برامج ومشاريع تعليمية، من أجل استيعابهم في جهاز التربية والتعليم العربي والعبري وفي سوق العمل، وفق الاحتياجات، وتخصيص مئات الملاكمات والساعات التي تنقص جهاز التربية والتعليم العربي في الاستشارة التربوية والنفسية وانتظام الدوام والمواضيع العلاجية.

ثمة قضية أخرى تتسم بقدر عال من الخصوصية ومن الخطورة معا، هي تفشي العنف في المدارس. وتومي الهيئات الناشطة والعاملة قطريا في مجال التعليم العربي بوجوب بناء خطط شمولية مستدامة وممولة للحد من مظاهر وسلوكيات العنف المتفاقمة في المدارس ومن أجل توفير بيئة تربوية وتعليمية آمنة وملائمة وكذلك لمعالجة ظاهرة التسرب في أوساط الطلاب العرب والتي يصل معدلها إلى 23%. وفي النقب الحالي 36%. وقد لخصت تلك الهيئات الخطوط العريضة ومشاريع الحل كالتالي: لم نر بعد تغييرات جديدة في الواقع فيما يخص الشراكة الفعلية. كما تحاول الوزارة تغيير الرؤية الشاملة والمطالب الجماعية للتعليم العربي. لن يكتب النجاح لاي خطة لا تتعاطى ولا تتجاوب مع احتياجات التعليم العربي التربوية وحقوقه الجماعية، وعلى وزارة التربية والتعليم أن تدرك أنه لا مفر من إشراك الهيئات التمثيلية. لجنة متابعة التعليم العربي واللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية في القرارات وفي السياسات التربوية، بعيدا عن نهج الوصاية والإقصاء.

تابعونا على الفيسبوك

facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

YouTube
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب. 1959

هاتف: 00970 - 2 - 2966201

فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار» مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام 2000. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي